جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا

واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل

The reality of information technology and it's relation to good governance in the municipalities of southern Hebron

إعداد الطالبة:
نور أنور الدراويش

إشراف الدكتور:
عمر الصليبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة والسياسات العامة

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2022م

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا

واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل

The reality of information technology and it's relation to good governance in the municipalities of southern Hebron

إعداد الطالبة:
نور أنور الدراويش

إشراف الدكتور:
عمر الصليبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة والسياسات العامة

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2022م

أعضاء لجنة المناقشة

واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل

The reality of information technology and it's relation to good governance in the municipalities of southern Hebron

إعداد الباحثة:

نور أنور الدراويش

بأشراف :

الدكتور: عمر الصليبي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 2022/9/19

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور عمر الصليبي	جامعة القدس أبو ديس	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور رائد البصبوص	جامعة القدس المفتوحة	عضواً	.....
الدكتور ناصر جرادات	جامعة فلسطين الأهلية	عضواً	.....

أ

أنا الموقع أدناه نور أنور الدراويش، أفوض جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الشخاص، عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: نور أنور الدراويش.

الرقم الجامعي:

التوقيع:

التاريخ: 19 / 9 / 2022م.

الإهداء

إلى رمز الحنان والعطاء ، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي فقد سهرتْ وتعبتْ وأعطت بلا حدود إلى غاليتي أُمي

إلى قدوتي وسندي في الحياة أبي

إلى رفيق دربي زوجي

إلى جدي والد لأمي ، الذي كُنت في نظره فخراً له وجدتي الحنون.

إلى أحبائي ونور حياتي أبنائي كرزة وموسى

إلى إخواني الأعزاء وأخواتي العزيزات

إلى أهل زوجي الأعزاء

إلى الذى انتهى في مقعد صدق عند مليك مقتدر الذي فارقنا شاباً ابن العم مهند أهديه كل هذا التعب والدعاء له في أن يطيب الله ثراه ويجعل الجنة مثواه .

الباحثة: نور أنور الدراويش

شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فلا يسعني، وقد انتهيت من إعداد هذه الرسالة، إلا أن أرد الفضل إلى أهله، فإني أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور عمر صليبي صاحب الفراسة، والنظرة العميقة الثاقبة، الذي عكس بطيب أصله وكرم أخلاقه كل معاني العلم، والخلق والذوق الرفيع، فأعطاني من وقته الكثير، وسعدت بصحبته، وتشرفت بالعمل معه، وأفدت من عمله، ووسعني في أوقات راحته، فقد كان ناصحاً أميناً حريصاً على شحذ همتي بالقوة والعزيمة، فكان لنصائحة النافعة وملحوظاته السديدة المبدعة أكبر الأثر في إتمام هذا العمل، داعية الله أن يمد في عمره، ويمنحه الصحة والعافية، وأن يجعل ما بذله من جهود في خدمة الطلبة الباحثين ، في ميزان حسناته، فلك مني يا أستاذي تحية إجلال وإكبار، وأتقدم بوافر الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور ناصر جرادات، والدكتور رائد البصبوص ع اللذّيْنْ تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة ولما قدموه من جهود طيبة في قراءة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظتهم القيمة فجزاهم الله على خير الجزاء، المباركة في ميزان حسناتهم.

الباحثة: نور أنور الدراويش

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
الإقرار والتفويض	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الجداول	ح
فهرس الملاحق	ل
الملخص باللغة العربية	م
الملخص باللغة الإنجليزية	س
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	3
فرضيات الدراسة	4
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
حدود الدراسة ومحدداتها	8
التعريفات الإجرائية للمصطلحات	9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المقدمة	11
الإطار النظري	11
الدراسات السابقة	29
التعقيب على الدراسات السابقة	37
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
المقدمة	41
منهج الدراسة	41
مجتمع الدراسة	41
عينة الدراسة	42
أداة الدراسة	43
صدق أداة الدراسة	44
ثبات أداة الدراسة	44
متغيرات الدراسة	45
المعالجات الإحصائية	46
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
المقدمة	48
نتائج الدراسة	48
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	48
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	54

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	60
النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	63
النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	69
النتائج المتعلقة بالسؤال السادس	75
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة	
المقدمة	77
النتائج	77
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	77
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	77
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	78
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	79
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	80
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس	82
التوصيات	82
المصادر المراجع	
المصادر والمراجع العربية	84
المصادر والمراجع الأجنبية	86
الملاحق	
الملاحق	88

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	مجتمع الدراسة.	41
2.3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.	42
3.3	معاملات كرونباخ ألفا لمحاور تكنولوجيا المعلومات.	44
4.3	معاملات كرونباخ ألفا لمحاور الحكم الرشيد.	45
5.3	مفتاح التصحيح.	46
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الأول الأجهزة المادية في واقع تكنولوجيا المعلومات.	49
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثاني شبكة الاتصالات في واقع تكنولوجيا المعلومات.	50
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثالث البرمجيات في واقع تكنولوجيا المعلومات.	51
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع قواعد البيانات في واقع تكنولوجيا المعلومات.	52
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع الموارد البشرية في واقع تكنولوجيا المعلومات.	53
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل.	54
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الأول الإفصاح والشفافية في واقع الحكم الرشيد.	55
8.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثاني المساءلة وسيادة القانون في واقع الحكم الرشيد.	56
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثالث الاستجابة والمشاركة في واقع الحكم الرشيد.	57
10.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع الكفاءة والفاعلية في واقع الحكم الرشيد.	58

11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع التوافق في واقع الحكم الرشيد.	59
12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.	60
13.4	نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور الأجهزة المادية على الحكم الرشيد.	61
14.4	نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور شبكة الاتصالات على الحكم الرشيد.	61
15.4	نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور البرمجيات على الحكم الرشيد.	62
16.4	نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور قواعد البيانات على الحكم الرشيد.	62
17.4	نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور الموارد البشرية على الحكم الرشيد.	63
18.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.	64
19.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	64
20.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	65
21.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	65
22.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	66
23.4	نتائج اختبار (LSD) لدور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	66

24.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	67
25.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	67
26.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.	68
27.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.	68
28.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.	69
29.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	70
30.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	70
31.4	نتائج اختبار (LSD) لدور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	71
32.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	71
33.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	72
34.4	نتائج اختبار (LSD) لدور واقع الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.	72
35.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	73

36.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	73
37.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.	74
38.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.	74
39.4	العلاقة بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.	75

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أداة الدراسة (الاستبانة).	89
2	أسماء لجنة تحكيم الاستبانة.	93
3	كتاب تسهيل المهمة من جامعة القدس المفتوحة الى وزارة الحكم المحلي.	94

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، وقد أجريت هذه الدراسة على جميع موظفي البلديات في منطقة جنوب الخليل في الفصل الثاني للعام الدراسي 2022/2021م، والبالغ عددهم (833) موظفاً وموظفة، من خلال اختيار عينة مكونة من (255) موظفاً وموظفة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي، حيث بنت الباحثة أداة الدراسة التي تتعلق بواقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، وتأكدت الباحثة من صدق الأداة وثباتها.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل ، جاءت بدرجة كبيرة، وكذلك لمحاور الحكم الرشيد جاءت بدرجة كبيرة، كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمحاور تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة المادية، شبكة الاتصالات، البرمجيات، قواعد البيانات، الموارد البشرية) على الحكم الرشيد.

وبينت الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير : الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، العمر.

في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ولصالح سنوات الخبرة (10) سنوات فأكثر، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً : لمتغير الجنس، المسمى الوظيفي، العمر، ويوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المؤهل العلمي، ولصالح المؤهل العلمي دبلوم فما دون، سنوات الخبرة، ولصالح سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات، ويوجد علاقة ارتباطية موجبة بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

وبناءً على نتائج الدراسة أوصت الباحثة: بضرورة تعزيز معايير تطبيق تكنولوجيا المعلومات، والعمل على نشرها داخل البلديات والوزارة بشكل موسع، وضرورة تعزيز الإدارة العليا في وزارة الحكم المحلي

لمعايير الحكم الرشيد، والعمل على نشر ثقافة تطبيقها داخل الوزارة من خلال برامج تثقيفية تسهم في بناء منظومة تدعو إلى تطبيق هذه المعايير.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الحكم الرشيد، البلديات.

The reality of information technology and it's relation to good governance in the municipalities of southern Hebron.

By: Nour Daraweesh

Supervision: Dr. Omar

Abstract:

This study aimed to realize the reality of information technology and its relationship to good governance in the units of local government (a case study of the municipalities of South Hebron). This study was applied on the833 employees in the municipalities in south hebron. The study sample was 255 make and female employees

the researcher used the The reality of information technology and its relationship to good governance in local government units (a case study of the municipalities of southern Hebron)

The study concluded that the total degree of the study sample's estimates of the axes of the reality of information technology in the municipalities of southern Hebron came to a large degree, moreover, the axes of good governance came to a large degree,

there is a statistically significant effect at the significance level (a > 0.05) for the axes of information technology (physical devices, Communication network, software, databases, human resources) on good governance

There are no significant differences at the significance level (a 0.05) for the reality of information technology in the municipalities of South Hebron according to the variable gender, educational qualification, job title, age. On the other hand,there are statistically significant differences at the significance level (0.05) for the reality of information technology in Municipalities of South Hebron according to the variable years of experience, and in favor of years of experience (10) years or more.

Also, there are no statistically significant differences at the significance level (0.05) for the reality of good governance in the municipalities of South Hebron according to the variable gender, job title, age.

there are significant differences Statistical at the significance level (a 0.05) for the reality of good governance in the municipalities of south Hebron according to the educational qualification variable, in favor of the educational qualification, diploma or less, years of experience, and in favor of years of experience less than (5) years, and there is a positive correlation between the reality of information technology on one hand, and the reality of Good governance in the municipalities of southern Hebron on the other hand.'

According to the results of the study, the researcher recommended the following:

the necessity to strengthen standards for the application of information technology, and work to disseminate them within the municipalities and the ministry in an extensive manner.

Also, the need for the senior management in the Ministry of Local Government to strengthen the standards of good governance, and work to spread the culture of their application within the ministry through educational programs.

Keywords: Information Technology, good governance, municipalities.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 حدود الدراسة ومحدداتها

7.1 التعريفات الإجرائية للمصطلحات

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

يشهد العالم في الآونة الاخيرة انفجارًا عظيمًا وانتشارا واسعًا في تكنولوجيا المعلومات، حيث إن تكنولوجيا المعلومات بكافة وسائلها وأدواتها ، سهلت عملية الاتصال والتواصل بين البشر، ملبية بذلك كافة متطلباتهم واحتياجاتهم على مستوى حياتهم العملية والعلمية، وأصبحت المعلومات متوفرة ومتناقلة بينهم على مستوى عالمي، فأصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العامة على اختلاف أشكالها وأنواعها وأيضاً نشاطهاً أمراً مهماً وضرورياً جدًا، حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات على تنظيم سير الأعمال بالشكل الذي يحقق النزاهة والشفافية، وذلك من خلال الصلاحيات التي تعطى لكل فرد في المؤسسة، وساعد ظهورها في معالجة الكم الهائل من البيانات والعمل على إمداد الإدارات بسير العملية الادارية بشكل دقيق وهذا بدوره يساعد في التوصل إلى الحكم الرشيد، حيث أصبحت المعلومة قوة مؤثرة في سير كافة أعمال المؤسسات من حيث الأنشطة وتخزين المعلومات وتحليلها واسترجاعها مع وجود تقنيات وأدوات تكنولوجية حديثة.

أصبح نظام الحكم الرشيد من متطلبات الإدارة لدى مؤسسات الدولة كافة، سواء كانت هذه المؤسسات عامة أو خاصة لذلك، فإنه يُعد ركيزة من ركائز عمليات الإصلاح الإداري، ويعدّ صمام الأمان لريادة ومكانة الاقتصاد بشكل عام، ولتحقيق تنافسية وكفاءة على المستوى المحلي وفي تدعيم قدرته في تحقيق أهداف المؤسسة، حيث إن تطبيق الحكم الرشيد بطريقة سليمة يعني هدراً أقل لموارد المؤسسة بجميع أنواعها واستغلالها بأفضل الصور وإنجاز أفضل على جميع الصُعد وتحقيق كفاءة وفاعلية أعلى، ومعدلات نمو أعلى ومعدلات استثمار أكبر ومعدلات فساد أقل (عبيد وحداد، 2021).

ونظراً لما تمثله البلديات من أهمية لخدمة المجتمع الفلسطيني ، والتي تُعد العين الساهرة للمواطنين في تقديم الخدمات، والركيزة الأساسية لممارسة العملية الخدمية والمجتمعية والسياسية على الصعيد المحلي للمجتمعات، ومن هنا يقع على عاتق البلديات أعباء تطال كافة مجالات الحياة المجتمعية، فاهتمام البلديات بفكرة تطبيق قواعد الحكم الرشيد أمر ضروري، إذ يعمل على تنظيم الأدوار وتكاملها ما بين الحكومة المركزية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال ما

يوفره من مميزات تتمثل في سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤوليات ورسم السياسات، ويمثل مدخلاً لتقييم الأداء سواء على مستوى الدولة أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات القطاع الخاص (باطويح، 2014).

فاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الحكم الرشيد من شأنه ان يسهم في تحسين قدرة البلدية على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، واستمرارية هذه الخدمات بما يخدم مصلحة المواطن والبلدية في آن واحد.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعدّ البلديات من القطاعات الخدماتية، التي تلعب دورًا هامًا في تطور المجتمع وتقدمه، وجعله مجتمعاً في أفضل صورة، بحيث يشعر المواطن كما قال : الشاعر محمود درويش بأن (على هذه الأرض ما يستحق الحياة)، ولكي تستمر البلديات في تقديم أفضل الخدمات لا بد من مواكبة التطورات والتحديات و يكون ذلك باستخدام البلديات لتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة التي تساعدها على زيادة الكفاءة والفاعلية، التي من شأنها أن تعزز الحكم الرشيد في عملية إدارة مكاتبها، ونظراً لعمل الباحثة مدة زمنية في البلدية فقد لاحظت عدم التواؤم بين تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد فجاءت فكرة هذه الرسالة في دراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، وبالرجوع للدراسات السابقة فقد تعددت المتغيرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد بشكل منفصل، فأعطى ذلك مؤشراً لهذه الدراسة حيث جمعت بين المتغيرين وهما تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد، ولكي نضمن استمرار تقديم البلدية لأفضل الخدمات كان لا بد من دراسة واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في البلديات، حتى يتسنى للبلدية أيضاً تطوير الخدمات وتوسيعها، وبالمجمل فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل؟

السؤال الثاني: ما واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل؟

السؤال الثالث: ما علاقة تطبيق محاور تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل على الحكم الرشيد؟

السؤال الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة على واقع تكنولوجيا المعلومات تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر)؟

السؤال الخامس: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة على الحكم الرشيد تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر)؟

السؤال السادس: هل توجد علاقة ارتباطية بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل؟

3.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الاولى:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمحاور تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة المادية، شبكة الاتصالات، البرمجيات، قواعد البيانات، الموارد البشرية) على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل ويتفرع عنها:

الفرضيات الفرعية الآتية:

1.لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأجهزة المادية على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

2.لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لشبكة الاتصالات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

3.لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبرمجيات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

4.لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقواعد البيانات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

5. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموارد البشرية على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

الفرضية الرئيسة الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل على الحكم الرشيد تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر).

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$ لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

الفرضية الرئيسة الثالثة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر).

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

الفرضية الرئيسة الرابعة:

لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: -

1. التعرف على مستوى واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل.

2. التعرف على مستوى واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.
3. التعرف على علاقة محاور تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة المادية، شبكة الإتصالات، البرمجيات، قواعد البيانات، الموارد البشرية) على الحكم الرشيد.
4. التعرف على علاقة المتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر) لعينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في وحدات الحكم المحلي (بلديات جنوب الخليل).
5. التعرف على علاقة المتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر) لعينة الدراسة حول واقع الحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (بلديات جنوب الخليل).
6. التعرف على العلاقة بين واقع تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (بلديات جنوب الخليل).
7. تقديم النتائج والتوصيات للإدارة العليا في وزارة الحكم المحلي.

5.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو الآتي: -

1.5.1 الأهمية النظرية:

1- المساهمة في زيادة المعرفة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد.

2- إثراء المعلومات والتوسع بها بخصوص مجالي تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد.

3- تقديم إضافة علمية ونوعية جديدة للمكتبة الفلسطينية والعربية وغيرها.

2.5.1 الأهمية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية فإن أهمية الدراسة الحالية تتمثل في الآتي:

1- أفادت المهتمين في البلديات بوضع استراتيجيات وسياسات من شأنها النهوض بواقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل).

2- الخروج بالتوصيات والمقترحات اعتمادًا على نتائج الدراسة واستكمال الجهود العلمية المبذولة في دراسة واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل).

3- معرفة واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل).

4- معرفة نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها، والبناء على نقاط القوة والعمل على تعزيزها.

5- مشاركة الإدارة العليا في وزارة الحكم المحلي نتائج وتوصيات الدراسة.

6.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي: -

1.6.1 الحدود البشرية: العاملين في بلديات جنوب الخليل.

2.6.1 الحدود المكانية: بلديات جنوب الخليل.

3.6.1 الحدود الزمنية: الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2022/2021.

4.6.1 الحدود المفاهيمية: ستقتصر هذه الدراسة على المصطلحات والمفاهيم الواردة فيها.

5.6.1 الحدود الإجرائية والموضوعية: اقتصرت على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات ودرجة صدقها وثباتها على عينة الدراسة وخصائصها والمعالجات الإحصائية المناسبة.

7.1 التعريفات الإجرائية للمصطلحات:

تكنولوجيا المعلومات اصطلاحاً: هي ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة وحيازة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة وسريعة وذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات الالكترونية ونظم الاتصالات الحديثة (بن مهني ورزيق، 2021).

الحكم الرشيد: هو التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام (السكارنة، 2016).

البلدية: هي دائرة حكومية تقوم بتطوير المدن والقرى المحيطة بها وإنارة الطرق وتجميل الشوارع بالأشجار واللوحات الإرشادية وتنفيذ المخططات للمواطنين وتنظيم الأسواق وتقوم بتصريف مياه الأمطار والمحافظة على نظافة المدينة وتقوم الدولة بتخصيص ميزانية ضخمة للبلدية من أجل التطور وتحسين مظاهر المدن. (https://www.molg.pna.ps/ar/articles/15807/)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

2.2 الإطار النظري

3.2 الدراسات السابقة

4.2 التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة:

قامت الباحثة بتقسيم الفصل الثاني إلى أربعة أقسام : تكنولوجيا المعلومات، الحكم الرشيد، وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، الدراسات السابقة.

القسم الأول: تكنولوجيا المعلومات.

إن ما نعيشه اليوم من انتشار واسع للأجهزة الحديثة المختلفة والإنترنت، وما رافقه من ثورة رقمية معلوماتية كبيرة، أدخلنا في عالم تكنولوجيا المعلومات، وهذا العصر الذي نعيشه تميز عن غيره باستخدام هذه التكنولوجيا المعلوماتية في انجاز وتنفيذ الأعمال من ألفها إلى يائها بكل سهولة وسرعة ودقة إضافة إلى معالجة المعلومات بكفاءة عالية وإعطاء نتائج أكثر دقة.

مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

تعرف تكنولوجيا المعلومات Information Technology بأنها ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة وحيازة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة وسريعة من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات الالكترونية وأنظمة الاتصالات الحديثة (بن مهني ورزيق، 2021).

كما ويقصد بتكنولوجيا المعلومات بأنها تقنيات المعلومات التي تستخدم من أجل تخزين، ومعالجة، ونقل، واستراجاع المعلومات من أماكن مختلفة وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير وتحسين العملية التعليمية بكافة الوسائل الحديثة مثل جهاز الحاسوب وبرامجه، تقنيات شبكة الانترنت كالكتب الالكترونية والمواقع التعليمية والبريد الصوتي والتخاطب الكتابي والمؤتمرات المرئية (السبعاوي، 2017).

كما أن تكنولوجيا المعلومات: هي مجموعة من الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الإدارة وتدعمها في تلبية احتياجاتها في اتخاذ القرارات والقيام بمختلف العمليات (Software)، والبرامج الجاهزة (Hardware) التشغيلية في المؤسسة (العليان، 2019).

وترى الباحثة أن تكنولوجيا المعلومات: هي كل ما استخدمه الإنسان في معالجة المعلومات من أدوات وأجهزة ومعدات شملت المعالجة والتسجيل والاستنتاج والبحث والتنظيم والاقتران والاسترجاع.

أهمية تكنولوجيا المعلومات:

تكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات في أنها توفر خدمات الاتصال بمختلف أنواعه وتقدم الكثير من الخدمات في التعليم و توفير المعلومات اللازمة للأفراد والمنظمات وهذا التطور التكنولوجي ساهم في تحقيق الرفاهية للأفراد والانتشار أصبح واسعاً ، وسعة التحمل تكمن في عدد الأفراد المتصلين أو المشاركين أو في حجم المعلومات، هذا وجعل تكنولوجيا المعلومات تتميز بسرعة الأداء وسهولة الاستخدام وتنوع الخدمات (بدير، 2018).

حيث كانت تكنولوجيا المعلومات أداة قوية لتجاوز الانقسامات ومنها الانقسام النمائي بين البلدان الغنية والفقيرة والإسراع ببذل الجهود بغاية القضاء على الفقر والمرض والجوع والأمية والتدهور البيئي والعديد من المشاكل أو تقليصها وهذا بدوره يمكن تكنولوجيا المعلومات من التوصل لفوائد عدة، كما ويمكن للجامعات والمدارس والمستشفيات الاتصال بأفضل المعلومات والمعارف المتاحة مما ساعدت في نشر الرسائل الخاصة بحل العديد من المشاكل المتعلقة بالأفراد والمنظمات وغير ذلك (إبراهيم، 2019).

وتساعد تكنولوجيا المعلومات كذلك في التنمية الاقتصادية ، ثِما كان للثروة الرقمية دور في إنشاء أشكال جديدة تماماً من التفاعل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من خلال تأثيراتها التي تسمح للأفراد بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم.

حيث اتاحت الفرصة للأفراد في التواصل فيما بينهم وتقاسمهم للمعلومات المعارف أصبح العالم أكثر عدلاً وامناً وذلك من خلال إتاحه الفرصة لجميع سكانه في استخدام هذه التكنولوجيا والاستفادة منها.

وساعدت تكنولوجيا المعلومات الأشخاص المهمشين والمعزولين أن يدلوا بآرائهم وأفكارهم بغض النظر عن أحوالهم ونوعهم ومكانهم كما تساعد على التسوية في علاقات صنع القرار على المستوى المحلي والدولي، وذلك من خلال التواصل وإبداء الآراء وتبادل الخبرات.

كما بوسعها تمكين الأفراد والمجتمعات والبلدان من تحسين مستوى حياتهم، وتعمل على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.

وتعمل تكنولوجيا المعلومات على تفعيل الخدمات من خلال زيادة فعالية الأداء داخل المؤسسة وتطوير عمليات الخلق والإبداع والابتكار من خلال استخدام المعارف المتاحة في المجالات المختلفة (قردوح، 2018).

كما ترى الباحثة أن أهمية تكنولوجيا المعلومات جعلت من العالم قرية صغيرة، وأصبح كل شيء في متناول اليد، وسهل الوصول لأي شيء تريده دون تعب أو جهد، كما وأصبح التواصل سهلاًجداً مع القريب والبعيد.

خصائص تكنولوجيا المعلومات.

يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تميز تكنولوجيا المعلومات فيما يأتي: (طالبي، 2018).

1- **التفاعلية:** المستخدم لهذه الخاصية يمكن أن يكون مرسلاً أو مستقبلاً في نفس الوقت، حيث إن المشاركيين في علملية الاتصال يمكنهم تبادل الأدوار وهذا بدوره يساعد على التفاعل بين الافراد والمؤسسات.
2- **اللاتزامنية:** أصبح بإمكان المستخدم إرسال واستقبال الرسائل في أي وقت وهو غير مطالب باستخدام النظام في الوقت نفسه، أي يمكن تبادل الرسائل في الوقت الذي تريد دون استخدام نظام تكنولوجيا المعلومات في نفس وقت تبادل الرسائل.
3- **الشيوع والإنتشار** :من أهم المميزات التي تعطي الطابع العالمي قدرتها على الانتشار وتداولها في مناطق العالم الذي من خلالها يسمح بتدفق المعلومات في ممرات ومسارات مختلفة وكبيرة.
4- **قابلية التوصيل** :أي إمكانية الربط بين الأجهزة المتنوعة بغض النظر عن المؤسسة أو البلد المنتج لها.
5- **سهولة الاستخدام** :تتسم بسهولة وبساطة التشغيل مثل الفاكس.

6- **تقليص المكان** :سهولة الوصول لأي معلومة واستيعاب معلومات كبيرة جداً وإمكانية الوصول إليها دون مشاكل وصعوبات.

7- **تخفيض الوقت** :بإمكاننا القول ودون أي مبالغة إن تكنولوجيا المعلومات تمكنت من اختصار الوقت والمكان والجهد مثل: شبكة الإنترنت التي تسمح لكل فرد منا الحصول على ما يلزمه من معلومات في وقت قصير مهما كان موقعه الجغرافي.

وترى الباحثة بأن أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات سهولة الاستخدام، وتقليص المكان، وتخفيض الوقت وتوفيره في إنجاز أعمال أخرى، وذلك لأن هذه المزايا تزيد الانتاج في جميع المنظمات.

مكونات تكنولوجيا المعلومات.

مكونات تكنولوجيا المعلومات مزيج معقد من الأفراد والتقنيات التي تعتمد على مشاركة المعلومات التي تنعكس في بعض أوجهها بشكل تطبيقات خاصة تمكن من زيادة الإقبال وتساعد في تحقيق الأهداف مما يجعلها موارد مهمة يصعب تقليدها بسهولة، وفيما يأتي استعراض لهذه المكونات (صلاحات، 2018).

1- **المكونات المادية والبرمجيات:** هي المكونات المادية المكونة من الأدوات التي تشترك في معالجة البيانات المتعلقة بالأجهزة الملحقة بالحواسيب التي تعمل في المحطات، وشبكات الاتصال ، وأدوات النقل ، ومخزن البيانات ، أما المكونات البرمجية فهي التعليمات والأوامر التي يصممها المبرمجون أو المستخدمون في الأنظمة الحاسوبية للإبلاغ عن العمليات المرغوب القيام بها وتوصف هذا المكونات بإختصار ، بأنها أربع مكونات رئيسية هي (إدخال ، ومعالجة ، واخراج ، تخزين).

2- **الموارد البشرية:** يعد الأفراد أهم عنصر بنائي في نظام تقنية المعلومات، ويمكن تقسيمهم إلى صنفين هما:

الصنف الأول: المستخدمون النهائيون وهم يشكلون الغالبية ويتعاملون مع برامج التطبيقات دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لعمليات البرمجة وهم كمستفيدين منها.

أما الصنف الثاني: الذين يصممون الحواسيب والبرامج سواء كانت تطبيقية أم برامج نظام (فهم مختصون في مجال الحاسوب).

3- شبكات الإتصال: مجموعة من المحطات تتواجد في مواقع مختلفة ومرتبطة مع بعضها بعضاً، إذ هي الوسيلة المستخدمة لإرسال البيانات والمعلومات بوسائط تتيح للمستفيدين إجراء عملية الارسال وتلقي البيانات والمعلومات.

و هذه الشبكة عبارة عن مجموعة من شبكات ضخمة، تنقل المعلومات الهائلة بسرعة فائقة بين دول العالم المختلفة، وهذه الشبكات متصلة بملايين الأجهزة حول العالم، وتتضمن معلومات دائمة التطور، وتتضمن هذه المعلومات أخبار، صور، وأصوات.

4- قواعد البيانات: عناصر مشتركة من البيانات ذات الصلة والمرتبطة مع بعضها بعضاً بعلاقة رياضية أو منطقية، وتستخدم لدعم شركات معينة أو أنشطة المؤسسات، ويمكن اعتبار قواعد البيانات مستودعاً لهذه البيانات التي يتم تعريفها ثم الوصول إليها من قِبل العديد من المستخدمين، ويمكن إضافة قاعدة معالجة البيانات وتحديثها باستمرار لتواكب التغيرات المستجدة لمساعدة مستخدمي هذه البيانات وفق أُسس صحية تمكن المستخدمين من القيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية عالية، وتتكون قاعدة البيانات من جدول واحد أو أكثر، ويتكون الجدول من صف أو أكثر.

* وترى الباحثة أن هذه المكونات تعد كافية، فقامت باعتماد هذه المكونات في أداة الدراسة الحالية.

تأثيرات نشر تكنولوجيا المعلومات:

إن الحديث عن تأثيرات نشر تكنولوجيا المعلومات هو عبارة عن التفاصيل التي ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والجانب الاقتصادي والسياسي في نفس الوقت، ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة من الأنشطة التي تُسهل تجهيز المعلومات وإرسالها حرفياً بالوسائل الإلكترونية ؛ ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات الجديدة ظهر الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقواعد تكنولوجية ملائمة ، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة ولهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الإقتصاد (بدير، 2018):

أولاً: أن التكنولوجيا الجديدة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات حققت أرباحاً إنتاجية للشركات التي تعمل ضمن هذا النشاط أن تحقق أعلى مستويات من الارباح وأصبحت لها أسواق خاصة، وأخترقت الأسواق الدولية بمنتجات عالية التقنية التي يزداد الإقبال عليها بشكل كبير.

ثانياً: ظهور وازدهار صناعات جديدة وقد ولدت طلباً على الخدمات المرافقة لهذه الصناعات لما تشمل عليه من خدمات برمجية ومعالجة البيانات.

ثالثاً: أدت إلى ظهور وظائف جديدة وتم الاستغناء عن سابقاتها القديمة أو جعلها مساعدة لها في خدمات التعلم وهذه الوظائف المستحدثة التي نجمت عن التطور التكنولوجي والمعلوماتي أغنت العديد من الفئات عن الوظائف الروتينية والخدمات التي تقدم لها.

ترى الباحثة أن هذه التأثيرات هي المقصودة من تطور تكنولوجيا المعلومات في العالم بأسره.

طبيعة عصر تكنولوجيا المعلومات:

إن طبيعة عصر تكنولوجيا المعلومات مر بعدة مراحل وثورات مستمرة نلخصها بما ياتي:

التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات:

يمكننا القول إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات رغم حداثته وارتباطه الكبير بالحواسيب إلا أننا نستطيع أن نؤكد بأن هذا المصطلح ليس وليد الساعة لكونه ارتبط بالمعلومات التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث، وهكذا نجد أن تكنولوجيا المعلومات مرتبطة فيما بينها وقد مرت بمراحل تاريخية تتمثل فيما يلي: (ضيف الله، 2018).

1. **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى:** في هذه المرحلة لا بُد من الحرص على المعلومة وبقائِها وعدم فقدانها وضياعها، فتمثلت في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها نتيجةً لوفاته أو ضعف قدراته الذهنية.
2. **مرحلة ثورة المعلومات أو الاتصالات الثانية:** تمثلت هذا المرحلة في انتشارٍ واسعٍ للمعلومات وذلك بظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها وكثرة المطبوعات وزيادة نشرها.
3. **ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة:** في هذه المرحلة ظهرت أنواع وأشكال ومصادر للمعلومات مختلفة ومتنوعة كالهاتف، الراديو، التلفاز، والاقراص والاشرطة المرئية، إلى جانب المطبوعات الورقية التي ساعدت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.
4. **ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة:** شهدت هذه المرحلة حركة نقل معلومات كبيرة وتمثلت في إختراع الحاسوب وتطوره بأجياله المختلفة مع كافة المميزات والفوائد والآثار الايجابية لحركة نقل المعلومات عبر وسائل الاتصال التي ارتبطت بالحواسيب.
5. **ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة:** في هذه المرحلة هناك ترابط هائل بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة بأنواعها، إذ حققت تناقل كمية هائلة من المعلومات وبسرعة فائقة، عن طريق شبكة الانترنت بغض النظر عن الزمان والمكان وصولاً إلى شبكة المعلومات.

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

حيث يجري من خلالها تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات مباشرة بهدف دعم إدارة المعرفة وأن تطوير هذه البُنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة تعمل على مُساندة حاجات نُظم المعلومات بالاضافة إلى مساندتها لدار المعرفة، فأصبحنا نفسر مفهوم تكنولوجيا المعلومات على كونهِ خليطاً من المعلومات والبيانات مع الحواسيب مكونة هذا المفهوم وتشمل البُنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على ما يلي (ابن جامع، 2020):

1. **البيانات DATA:** التي من دونها لا يمكن إطلاقاً لباقي الأُسس والبُنى أن تعمل أو أن تقوم لها قائمة أصلاً أي أنها الأساس الأول لبناء المفهوم.
2. **الأجهزة HARDWARE**: وهي الأدوات التي تحفظ وتخزن وتعالج الأساس الأول (البيانات).
3. **البرمجيات SOFWARE:** يتم من خلالها السيطرة على الأساس الأول (البيانات) إضافة إلى التحكم وتطبيق العمليات الحسابية والمنطقية من أجل الحصول على نتائج وحل المشكلات حسب الحاجة والطلب، ولا بُد أن يعرف الباحث أن نظام التشغيل هو من البرامج التي تقوم بضبط عمليات إدخال ومعالجة وإخراج البيانات والتحكم بها، وتتحكم بعمل التجهيزات الحاسوبية وفق المواصفات التي تحدد الشركات الصانعة للحواسيب، وتصميم برامج أنظمة التشغيل لتحقيق استخدام أفضل لمكونات النظام الحاسوبي.
4. **الاتصالات COMMUNICATION:** وهي أشبه بوسائط نقل ساعدت على ربط العالم وتقليص المسافات والسرعة في التوزيع التجاري للمنتجات وبالذات التي تُعرف بالإتصالات عن بُعد، والتي قَصّرت المسافات وجَعلت العالم كُلهُ قريةٍ صغيرة.
5. **الشبكات NETWORKS:** سَرعت في نقل البيانات والمعلومات المنتجة كبُنية تحتية أولية؛ وهذه الشبكات حصيلة تطور الاتصالات عن بُعد وتأخذ مفهوم العالم كقرية صغيرة.
6. **الإنترنت INTERNET:** ويعدّ أحدث مستخدمات الُبنى التحتية لمفهوم تكنولوجيا المعلومات.

مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات:

إن التدفق المتزايد للمعلومات دفع المؤسسات إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات وذلك للحاجة الماسة لمعالجتها داخل المؤسسة من ناحية وحجم مبادلة هذه المعلومات مع هذه المصالح من ناحية أُخرى فكانت من الوسائل الناجحة لحل مشاكل التسسير في البلدان المتطورة فنجد أن الحاسوب احتل

مكانة هامة في الإدارة وتوسعة مجالات إستخدامه لتسيير هذه المعلومات، مثل: أُجور العمال، والمحاسبة وعمليات الإتصال والربط بين مختلف مكاتب الإدارة ومختلف الوظائف والمساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة.

وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها اقتحامية بما تُقدمه من سلع جديدة أو بما تولده من حاجةٍ إلى السلع الجديدة فتطبيقات هذه التكنولوجيا لأنها شملت جميع المجالات ومن أهمها هذه المجالات (ابراهيم، 2019):

التعليم والتدريب: تستخدم هذه التكنولوجيا في نظم التدريب، وبرمجيات مساندة للتعليم ونظم المعلومات التربوية.

الاقتصاد: يتم استخدام هذه التكنولوجيا في إدارة الاستثمارات، أعمال البنوك وإدارة الشركات وغيرها من العمليات.

عدة مجالات: على سبيل المثال لا الحصر: الطب، النقل، الامن والقانون، الاعلام، البيئة.

أسباب التسارع والتوجه نحو تكنولوجيا المعلومات.

هنالك عدد من الاعتبارات التي يمكن أن تمثل أسباباً تؤخذ بعين الاعتبار عندما ننظر إلى المعلومات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات في حياتنا المعاصرة ومنها إدارة الأعمال في المؤسسات المختلفة والمتنوعة ومن الممكن تحديد الأسباب والاعتبارات بخمسه وهي كالآتي (أبو عرة، 2018).

1. تطورات الإنترنت وتفاعلاتها التكنولوجية:

هناك إدارات أعمال الكترونية جديدة وتجارة الكترونية وحكومات الكترونية أدت إلى تغيرات متسارعة في الاسواق مما أدى إلى ازدياد في العزوف عن الأعمال التقليدية.

وبهذا نكون في منتصف تحولات جذرية يُطلق عليها بعض الكتاب ثورة في مجال شبكات المعلومات المحوسبة والاتصالات التي محورها الانترنت والتكنولوجيا التي تعتمد عملياً على الانترنت، فالتفاعلات والتداخلات التكنولوجية والرقمية أصبحت حقيقة واضحة، وهناك صناعات تسير نحو بناء منصات وقواعد مشتركة في الأجهزة والبرمجيات والصناعات الالكترونية والاستهلاكية والصناعات الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وصناعة المحتوى كصناعة النصوص والموسيقى والبحث.

2- **ظهور وتطور إقتصاد المعرفة:**

ويتمثل في ظهور اقتصاديات أساسيات المعلومات والمعرفة وظهور منتجات وخدمات جديدة وبعبارة أخرى فإن المعرفة أصبحت أصولاً استراتيجية أساسية منتجة وان المنافسة أساسها هو الوقت والمنتجات أصبحت أقصر عمراً في بيئة متقلبة.

3. **النمو الاقتصادي المرتبط عالمياً:**

وهو الذي يطلق عليه مصطلح العولمة فأصبحت المسيطرة على الاسواق العالمية والالكترونية مما أوجدت منافسة في أسواق العالم فأوجدت مجاميع عمل موزعة عالمياً ونُظم توزيع واتصال عالمياً.

4. **التحويلات في مشاريع الأعمال:**

الشركات لم تعد تقتصر في أعمالها على الحدود المنظمة التقليدية أو الحدود المكانية المتعارف عليها ففي العقد الحالي هناك منافسة وتخفيضات في أسعار العمولة في مبيعات العقارات على الانترنت بالنسبة لوسطاء بيع العقارات فالانترنت والتكنولوجيا أصبحت ذات صلة بها فجعلت بالإمكان القيام بالأعمال عبر حدود الشركة بنفس الكفائة تقريباً.

5. **ظهور ما يسمى بالشركة الرقمية:**

كل التغيرات التكنولوجية التي تم ذكرها مصحوبة بإعادة نظام أساسي، يمكن أن تؤمن للمنظمة ظروف مناسبة باتجاه الشركة التي تكون مجمل علاقات الأعمال المهمة فيها تقريبا سواء مع الزبائن أو المجهزين او العاملين، يتم تكليفها إلكترونيا أو أنها متمكنة رقميا، فإجراء الأعمال الرئيسية تنجز من خلال الشبكات المحوسبة الممتدة في كل المنظمة أو تربط عدة منظمات عن طريق التمكين الرقمي والتكيف الالكتروني، تتم انسيابية العمل فيها ويكون لديها مستويات من الإنجاز غير المسبوقة على مستوى الأرباح والمنافسات.

وظائف تكنولوجيا المعلومات:

تكنولوجيا المعلومات تختص بمجموعة من الوظائف التي يمكن اختزالها في العمليات الاساسية الآتية (مغني، 2021):

1. الحصول على البيانات: يقوم الافراد بتسجيل هذه البيانات على أوساط مادية كالورق وادخالها مباشرة إلى الحاسوب بواسطة الأفراد العاملين في النظام ومن أهم الامور المهمة في ادخال البيانات الدقة والجودة ويتوقف عليها جودة ودقة مخرجات النظام.

وهذه الوظيفة هي الأولى التي توفرها تكنولوجيا المعلومات بعد تكديس البيانات وتجميعها، وتخضع هذا البيانات بعد ادخالها وتسجيلها إلى معالجة.

2. المعالجة: وهي العملية التي يتم بها إجراء العمليات الحسابية والمنطقية على البيانات وتحويلها إلى معلومات، إذ يتم جمع أشكال البيانات والمعلومات وتحليلها وتركيبها، وتشمل هذه المعالجة على: معالجة المعلومات، معالجة الكلمات والوثائيق بما فيها التقارير والاخبار والمراسلات، والصور والاصوات.

3. التخزين: هي العملية التي تُحفظ فيها البيانات والمعلومات بشكل منظم لإستعمالها كمخرجات عند الحاجة إليها وعملية التخزين للمعلومات هي مكون أساسي لنظم المعلومات والتخزين يساعد على المحافظة على البيانات والمعلومات لإستعمالها في وقتٍ لاحق.

4. الإرسال: يتم الإرسال باستخدام وسائط مختلفة كالأقمار الصناعية والألياف الضوئية أو غير ذلك، بقصد ارسال المعلومات من موقع لآخر.

مزايا تكنولوجيا المعلومات.

إذا ما طبقنا تكنولوجيا المعلومات يترتب مزايا وفوائد منها (حامد، 2021):

إن الحاسوب الشخصي يتيح لنا قائمة غير محددة من الخدمات سواء للاستخدام الشخصي أو الاستفادة من المعلومات، وتحسين وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء: حيث تلعب التكنولوجيا دوراً مهمًا في دعم وخدمة العمل من خلال استخدام التجارة الإلكترونية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى خلق القيمة للمؤسسة هذا بالإضافة إلى مساهمتها في تنفيذ استراتيجيتها في ظل المنافسة بين مختلف المؤسسات، وتزيد من فعالية اتخاذ القرارات حيث تسهل تكنولوجيا المعلومات من مهمة المدرسين في اتخاذ القرارات التنظيمية وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة في الوقت الملائم بالشروط المطلوبة.

كما وترى الباحثة بأن من أهم مزايا تكنولوجيا المعلومات سهولة الوصول لكل شيء قريب كان أم بعيد، وأصبح كل شيء في متناول اليد.

عيوب تكنولوجيا المعلومات:

رغم المزايا التي تتمتع بها تكنولوجيا المعلومات إلا أن هذا لا يمنع من وجود مخاطر وسلبيات من بينها (مفيزلي، 2021):

حيث ظهر ما يعرف بالجرائم الالكترونية التي تتمثل في السّماح للمخادعين بالوصول إلى بيانات المستخدمين الشخصية مما أدى إلى أعمال استفزازية تمثلت في فقدان البعض للعمل والإساءة إلى سمعة العمل، ونتيجة مجموعة من التقنيات والتي مكنت المخادعين من الحصول على البيانات الشخصية وانتحال شخصية المستخدم والاستحواذ على أمواله بطرق غير شرعية وهذا على صعيد شخصي وأما على صعيد الدول الكبرى، من أجل سلب مواردها وهذا بدوره عمل على تهديد البناء السياسي داخل الدولة المتّقدمة التي تشهد تضخم امكانياتها ونفوذ مؤسساتها الخاصة التي تراعي كثيراً الخدمات العمومية وتكافؤ الفرص الإقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا أدى إلى ازدياد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

كما وتعد تكنولوجيا المعلومات سلاح استراتيجي يمكن أن يساعد في بناء قدرات المنظمة من خلال توفير أفضل البيانات والمعلومات وبما يعزز علاقة المنظمة بالزبائن والمنظمات الأخرى، وقد وصفت بأنها المقدرة التكنولوجية للحصول على البيانات ومعالجتها وتبادلها بهدف إتخاذ القرارات الفعالة في المنظمة (Sanders, 2017).

كما وترى الباحثة أن من أبرز عيوب التكنولوجيا أصبح الشخص ليس في أمان كامل وهادئ على نفسه وعلى ممتلكاته، لأن كل شئ أصبح مكشوفاً ويسهل الوصول إليه.

القسم الثاني: الحكم الرشيد.

يمثل الحكم الرشيد اليوم جزءاً من توافق الآراء في الأُمم المتحدة ، وموضوع الحكم الرشيد ذو أهمية كبيرة على المستوى العالمي ، إذ ينص إعلان الأُمم المتحدة بشأن الألفية على أن الحكومات لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون، إضافةً عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً وأيضاً الحق في التنمية ، ونجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج ارتباطاً وثيقاً بتطبيعة الحكم الرشيد ويشكل بيئة سليمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية.

تعريف الحكم الرشيد: يشير مصطلح الحكم الرشيد إلى إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطويري وتقدمي أستخدِمَ الحكم الرشيد من عقدين من الزمن من قِبل مؤسسات الأُمم المتحدة، أي أنه الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك عن طريق إرضائهم بمشاركتهم ودعمهم (حرب وآخرون، 2020).

وبمعنى أدق مفهوم الحكم الصالح ينصرف إلى منظومة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاهية الإنسان، ويشير الحكم أيضاً إلى ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلدٍ ما على جميع المستويات بطريقة محددة وتتصف بأنها صالحة (البنا، 2017).

وترى الباحثة أن الحكم الذي يستهدف تحقيق مصلحة وخدمة المجتمع، من خلال تحقيق الأهداف الموضوعة، بكفاءة، وفاعلية، في إطار القوانين والأنظمة، وتطبيق معايير الحكم الرشيد (المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة، الرؤية الاستراتيجية)، وذلك عبر إدارة مفوضة ومتطوعة هو الحكم الرشيد.

أهمية الحكم الرشيد:

الحكم هو عنصر قوة الدولة وتكُمن أهميته أنه يعمل على (أبو حسين، 2017):

خلق حالة من الشّفافية والمساءلة في عمل جميع الوزارات والادارات والمؤسسات العامة، ويعمل على تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته وأحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة، ويوفر بيئة بمميزات عالية ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفر الحمايه وتجعل المشاركة الايجابية في الحياة العامة ويدعم حرية التّعبير ويضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، ويحقق التعاون المستمر والانسجام بين الحكومة ومنظفات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق المصلحة العامة.

وتستخلص الباحثة أن الحكم الرّشيد يوفر الأمن للمواطن والدولة ويحمى جميع المواطنين من كل ما يهدد حياتهم سواء من الارهاب أو الفقر، ويوفر كافة الاحتياجات الحياتية اللازمة لإستمرار الحياة.

معايير الحكم الرشيد:

تعددت الدراسات التي تناولت معايير الحكم الرشيد ولكن دراسات برنامج الأمم المتحدة كانت أكثر شمولاً وتضمنت خمسة معايير للحكم الرشيد: (إبراهيم، 2018).

1- **الإفصاح والشفافية:** الشّفافية تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقه يمكن الإعتماد عليها، وتوفر المعلومات الدقيقة في أوقاتها المناسبة، وافساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضّرورية والموثوقة، مما ساعد في اتخاذ القرارات الصائبة، في مجال السّياسات العامه، ومن أهم الخطوات التي يحث تحقيقها لتحسين الحكم الديمقراطي الصالح هو الحصول على المعلومات، لأنها تغذي الشفافية والمحاسبة وبالتالي تؤدي إلى حوكمة جيدة لجميع المجالات.

كما ويرى (Norman, et al, 2020) أنه توجد علاقة إيجابية بين شفافية اتصال الرئيس وتقديم التابعين لفعاليته، كما ويرى (Fairbanks, 2015) أن المعلومات الدقيقة وتوفرها عند الحاجة إليها من العوامل الرئيسية في ممارسة الشفافية في المنظمات، كما وتحقق الشفافية متطلبات المنظمة الديمقراطية، وذلك من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات ودعم مؤسسة حرية الصحافة، كما وتؤثر الشفافية على زيادة فهم الجمهور لممارسات المنظمة وأنشطتها.

2- المساءلة وسيادة القانون: من الحقائق التي ترسخت في سياق عملية التنمية في معظم المجتمعات الإنسانية ضرورة وجود آليات لضبط أداء السلطة والعمل على تقويم المؤسسات، ممثلة بالقائمين عليها، عندما تجري مساءلتهم من قبل هيئات مخولة رسمية بذلك، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني أو الرأي العام وذلك حين تجاوزهم الحقوق وانحرافهم.

وتعني: وجود نظام متكامل من المحاسبة، والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

ويقصد بسيادة القانون: مبدأ المشروعية، وهو خضوع الجميع حكامٍ ومحكومين لحكم القانون، وعليه يجب خضوع المحكومين سواء في علاقاتهم مع بعضهم أو علاقاتهم بسلطات الحكم في الدولة لحكم القانون، وكذلك خضوع سلطات الدولة المختلفة لحكم القانون سواء في علاقاتهم فيما بينها أم علاقاتهم بالأفراد.

كما ويرى (Huque, 2021) أنه يجب استجواب السلطة العليا (قانونية أو تنظيمية) عن الأعمال في المجتمع بشكل عام أو ضمن الوظيفة التنظيمية بشكل خاص، وتستدعي اللوائح المسؤولين في القطاع العام وأرباب العمل الخاص، ومزودي الخدمات للمساءلة عن أعمالهم وسياساتهم واستخدامهم الأموال العامة.

3- الاستجابة والمشاركة: لا بُد من وجود إطار زمني ملائم، تُقدم من خلاله المؤسسة خدماتها وتقوم بعملياتها، حتى تتمكن المؤسسات والآليات المستخدمة من خدمة الجميع دون استثناء؛ وهذا يعني بالضرورة وجود نوع من التفاعل بين العمليات وردة الفعل المجتمع تجاه القرارات وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة مع هذا المجتمع، وتعديل عمليات التنفيذ أو أُطر القرارات بناءً على ذلك.

ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين المرأة وصوابية التشريع وحسن الإدارة المحلية، وتعني: مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

4- الكفاءة والفاعلية: تشير الكفاءة إلى العلاقة بين الموارد والنتائج أي أداء الاعمال بطريقة صحيحة وتحقيق أعلى منفعة مقابل أقل التكاليف، وأن تكون المنظمة كُفؤ وتحصل على أعلى ما يمكن من الهدف الذي تسعى إليه.

وأيضاً من النتائج أنها تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، وتوفر القدرة على تنفيذ المشاريع.

5- التوافق: ويرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وإن أمكن حول المصلحة العامة، والسياسات العامة.

وترى الباحثة أن هذه المعايير قد شملت جميع معايير الحكم الرشيد وقد قامت الباحثة بتبني هذه المعايير في أداة دراستها لرؤيتها أنها تغطي جميع معايير الحكم الرشيد.

مكونات الحكم الرشيد:

أولاً: الدولة، حيث يعتمد عمل الحكم الصالح على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات العمل الخاصة والصناعة والزراعة والتجارة والخدمات مثل المصارف الخاصة ووسائل الاعلام الخاصة وغيرها.

ثانياً: المجتمع المدني، حيث يتكون المجتمع المدني الذي يقع بين الأفراد والدولة من مجموعات منظمة وغير منظمة وأفراد يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وينظمون قواعد وقوانين رسمية وغير رسمية.

ثالثاً: القطاع الخاص، حيث يتضمن الحكم الرشيد، إدراج القطاع الخاص في مكونات الحكم الرشيد. فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة، كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل، أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية.

وفي الحقيقة فإن تكامل الأدوار مطلوب بين المكونات الثلاث: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق شمولية تطبيق الحكم الرشيد في أي مجتمع من المجتمعات، بالإضافة إلى كون المكونات الثلاث تمثل جهات رقابية على بعضها البعض، فالدولة ومؤسساتها الحكومية مراقبة من قبل مؤسسات المجتمع المدني وأفراده والدولة تتابع عمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الالوسي، 2019).

وترى الباحثة أن مكونات الحكم الرشيد: الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، علاقتها ببعضها علاقة تكاملية كعلاقة الجسد بالرأس والروح إذ لا يمكن أن يستغني أي منهم عن الآخر.

شروط تطبيق الحكم الرشيد في مؤسسات العمل الأهلي:

من الضروري أن يكون النظام الأساسي للمؤسسات الأهلية شاملاً ويعكس مفهوم الحكم الصالح بحيث يتسم بالوضوح التام للأهداف، وطريقة الحكم، وتداول السلطة، وتوزيع الأدوار، وفتح باب العضوية وشروطها، وأنظمة اتخاذ القرار وآلياته، وتبادل المعلومات وانسيابها باتجاه الهيئة العامة للمؤسسة، وباتجاه كافة الجهات ذات العلاقة.

إضافة إلى تحديد آليات التعيينات والشراء، ونظم المخالفات والعقوبات، والأنظمة المالية والمحاسبية، وسياسات استعمال موارد المؤسسة، وشروط قبول المنح وصرفها، وسياسات التقارير والتقويمات، وفض النزاعات، وسلم الرواتب والمكافآت، وحقوق العاملين، وإضافة إلى آليات تنظيم عمل المتطوعين وحقوقهم، بدءا من أعضاء مجلس الإدارة، وانتهاء بالمتطوعين الذين يقدمون الخدمات، وإعداد دليل شامل يحتوي على تلك السياسات والأنظمة وتوزيعه على جميع المعنيين (أبو حسين، 2017).

كما وترى الباحثة أن من شروط تطبيق الحكم الرشيد في مؤسسات العمل الأهلي أن يكون هناك نظام داخلي أو دستور بحيث يكون مرجع لأي خلاف أو آلية معينة.

معوقات تطبيق الحكم الرشيد:

بصفة عامة، ثمة معوقات تحد من تطبيق الحكم الرشيد في الدولة من بينها: (إبراهيم، 2018).

ضعف التنسيق السياسي بين الأحزاب الحاكمة، وضعف التنسيق ما بين مؤسسات الدولة المختلفة من خلال تداخل الصلاحيات والمسؤوليات، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وعدم وجود مناخ سياسي وبيئة فكرية مناسبة لها، وعدم احترام الحريات الفردية والجماعية، وعدم تمكين المرأة وأخذ دورها في المجتمع نتيجة عادات وتقاليد المجتمع، وضعف اكتساب المعرفة وتوظيفها في خدمة المجتمع بالشكل الذي يطور القدرات البشرية، وتدهور الوضع الأمني.

كما ترى الباحثة أن من معوقات تطبيق الحكم الرشيد بشكل رئيسي وأساسي هو تغليب المصالح الشخصية والخاصة على المصالح العامة، إذ تطبيق الحكم الرشيد يقف عائق في وجه هذه المصالح والامتيازات.

القسم الثالث: وزارة الحكم المحلي الفلسطيني.

(https://www.molg.pna.ps/ar/articles/15807/)

وزارة مسؤولة ومرجعية للهيئات المحلية في دولة فلسطين، وتعمل على تطوير قدراتها وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد. ارتبط مفهوم الحكم المحلي بما يخص الهيئات المحلية (بلديات ومجالس قروية)، بتقديم الخدمات للمواطنين والمشاركة في

عملية التنمية، كما إن لكل هيئة محلية منطقة نفوذ ضمن الدولة ككل. وتندرج فلسطين ضمن ما يسمى بالنظام الوحدوي للحكم المحلي، حيث إن الحكومة هي الهيئة المركزية المسيطرة مع تفويض بعض الصلاحيات والمسؤوليات للهيئات المحلية. وعلى ضوء تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحياتها في مجال الحكم المحلي ذات البنية التحتية المدمرة تماماً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تم تأسيس وزارة الحكم المحلي بتاريخ (1994/5/25)، وتم إقرار قانون الهيئات المحلية وقانون انتخابها من المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، وبذلك دخلت الهيئات المحلية عهداً جديداً في مسيرتها من حيث الكم والنوع واستحداث وتطوير البنى التحتية والتي كانت متخلفة في المدن الرئيسة ومنعدمة في القرى والأرياف.

واجبات الوزارة:

إن واجبات الوزارة عديدة ومتنوعة أبرزها:

المراقبة والإشراف على تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالوزارة والهيئات المحلية واتخاذ القرارات الإجراءات القانونية اللازمة، وذلك وفق ما حدده القانون، والإشراف والمتابعة لتنظيم وإدارة سياسة الوزارة ومراقبة تنفيذ خطتها، وإعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات الداعية لتطوير وتحسين الخدمات العامة، وتزويد الهيئات المحلية بكافة المعلومات الضرورية المتعلقة بأعمالها، والمصادقة على موازنات الهيئات المحلية وتوجيهها لتحقيق التطور والتنمية المنشودة، ومراقبة أعمال الهيئات المحلية والتأكد من مطابقتها للأنظمة والتعليمات والقوانين المعمول بها، ومساعدة الهيئات المحلية في وضع تصاميم ومواصفات لمشاريعها والإشراف على حسن تنفيذها، ودراسة واقع الأداء الإداري والعمل على رفع إنتاجية وزيادة كفاءة الجهاز الإداري للوزارة والهيئات المحلية، والمساعدة على توفير مصادر التمويل للمشاريع الحيوية التي تحتاجها الهيئات المحلية ولا تستطيع ميزانياتها تحمل تكاليفها، وتطوير النظام المحلي في فلسطين بغية النهوض بالهيئات المحلية.

رؤية الوزارة:

حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة.

رسالة الوزارة:

وزارة رائدة تعمل على بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد.

قيم الوزارة:

إن من أبرز قيم الوزارة ما يلي:

النزاهة، والانتماء، والشفافية، والمساءلة، وروح الفريق، والإبداع، والإيمان والسعي نحو الأفضل، والموظفون هم الثروة الحقيقية.

غايات الوزارة:

إن لوزارة الحكم المحلي العديد من الغايات أبرزها:

تمكين الهيئات المحلية من امتلاك قدرات مؤسساتية فاعلة، ورفع كفاءة الوزارة لتمكينها من التخطيط والتوجيه والإشراف على قطاع الحكم المحلي، وتحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة المجتمعية في القطاع المحلي، وتعزيز مفهوم الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام للمساهمة في إحداث تنمية محلية وتعزيز الاستقلال المالي للهيئات المحلية.

الأهداف الاستراتيجية:

إن لوزارة الحكم المحلي ستة استراتيجيات هي كالآتي:

إستراتيجية 1: زيادة درجة اللامركزية في الهيئات المحلية.

إستراتيجية 2: تعزيز رسم السياسات والتخطيط في الوزارة.

إستراتيجية 3: توفير بيئة عمل داخلية بما يتناسب وعمل الوزارة.

إستراتيجية 4: تعزيز قدرات الوزارة في مجالات التخطيط الإقليمي والمحلي.

إستراتيجية 5: تعزيز قدرات الهيئات المحلية في مجالات التوجيه والرقابة على الهيئات المحلية.

إستراتيجية 6: تطوير بيئة قانونية مشجعة للشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين العام والخاص.

الخدمات:

إن الخدمات التي تقدمها وزارة الحكم المحلي عديدة ومتنوعة أبرزها ما يلي:

التنظيم والتخطيط العمراني، وإدارة / تنفيذ برامج / مشاريع تنموية مجتمعية (إدارة علوية أو مباشرة بكافة مراحل المشروع)، واستقبال شكاوى المواطنين بمواضيع الترخيص والبناء، وتقديم الاستشارات الفنية بالمواضيع التنظيمية، وإعداد أدلة وأنظمة وقوانين للبناء والتنظيم، وتنسيق وشراكة مع الجهات الممولة والجهات المنفذة وكافة الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، والحصول على تمويل لمشاريع الهيئات المحلية، وتقديم الاستشارة الفنية في مجال البنية التحتية والمباني العامة والقيام به أو متابعة إعداد دراسات ذات علاقة بتخطيط وتنفيذ المشاريع، وتدقيق فني ومالي للمطالبات المالية الواردة لوزارة الحكم المحلي، وإدارة العطاءات والعقود، والإشراف العلوي على المشاريع، وتقديم الدعم القانوني للهيئات المحلية، والمصادقة على موازنات الهيئات المحلية الفلسطينية ومجالس الخدمات المشتركة، والمصادقة على تسجيل وترخيص ونقل ملكية مركبات وآليات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، ودعم الهيئات المحلية في قضايا النوع الاجتماعي، واستقبال الشكاوى، واستقبال شكاوى المواطنين المتعلقة بنظام المعلومات المكانية، وتوفير حساب مستخدم لنظام المعلومات المكانية والخرائط، وانشاء حساب على نظام الاعتراضات الالكتروني للمخططات الهيكلية، وإنشاء حساب على نظام الاعتراضات الالكتروني لقطع الاراضي التي تعد لغايات التخمين، وإنشاء حساب للهيئة المحلية على نظام إدارة الاصول الثابتة للهيئات المحلية، وعقد دورات تدريبية حول انظمة جيومولج، والمصادقة على صحة ختم الهيئة المحلية.

رابعاً: الدراسات السابقة.

الدراسات المحلية:

دراسة عبيد وحداد (2021): كانت الدراسة بعنوان "أثرِ تطبيقِ قواعدِ الحكمِ الرَّشيدِ في مُؤشّرات التّنمية المُستدامةِ في بلديَّاتِ الضَّفةِ الغربيَّة: محافظةِ رام الله والبيرة أنموذجاً"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: بلديات محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً، حيث تكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة على عينة بلغ حجمها (294) من أعضاء البلديات وموظفيها، بعد جمع

البيانات وتحليلها أظهرت النتائج وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأوصى الباحثان ضرورة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أشكالها.

دراسة حرب وآخرون (2020): كانت الدراسة بعنوان" العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة، وتكمن أهمية الدراسة في معرفة العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحثون الاستبانة للتوصل إلى النتائج بعد التأكد من صدقها وثباتها، وبلغ مجتمع الدراسة (3475) من العاملين في بلديات قطاع غزة، ، وبلغت عينة الدراسة (345) موظف وموظفة، وكانت أهم نتائج الدراسة أن هناك وجود علاقة طردية بين مبادئ الحوكمة(المساءلة والشفافية، اللامركزية، الأنظمة الداخلية، الرؤية الاستراتيجية) في بلديات قطاع غزة والتنمية المستدامة، وكان أبرز التوصيات تعزيز مبادئ الحوكمة وضرورة قيام البلديات بوضع آليات عملية ولوائح داخلية لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

(دراسة أبو عرة، 2018): كانت الدراسة بعنوان مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات في أداء شركات التامين في مدينة رام الله، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء شركات التامين وذلك من خلال دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على كل من نمو المبيعات، الحصة السوقية، رضا العملاء، والإبداع والتعليم، وتكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على واقع شركات التأمين في فلسطين في جانب تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في بيئة العمل ومقدار الاستفادة منها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات بعد التأكد من صدقها وثباتها باستخدام برنامج SPSS الاحصائي، وتكون مجتمع الدراسة من فروع أكبر شركات التامين في رام الله، وكانت عينة الدراسة احتمالية عشوائية من 98 موظف، ومن أهم نتائجها سعي شركات التامين إلى توفير أجهزة الحاسوب والمعدات والأدوات اللازمة لموظفيها لتنفيذ أعمالها بالسرعة والدقة المطلوبة واهتمامها بتوفر قواعد بيانات دقيقة وخالية من الاخطاء، ومن أهم التوصيات: ضرورة صياغة أنموذج معرفي لتقييم أداء شركات التامين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وضرورة زيادة التنسيق بين شركات التأمين في فلسطين والمؤسسات الأكاديمية المصرفية.

(دراسة صلاحات، 2018): كانت الدراسة بعنوان تأثير التكنولوجيا المتطورة (Hightech) على الاندماج الوظيفي (دراسة حالة: شركة عسل للبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التكنولوجيا المتطورة على الاندماج الوظيفي للعاملين في الشركة محور الدراسة من خلال قياس مستوى الظرفية للعمل ورأس المال النفسي أثرهما على الاندماج الوظيفي لدى موظفي الشركة، وتكمن اهمية الدراسة أنها تتناول موضوعاً يسعى إلى تقديم إجابات واضحة حول تأثير أبعاد الهايتك على الاندماج الوظيفي للعاملين في هذا الحقل المحلي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتم ستخدام الاستبانة كأداة للدراسة تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في الشركة في رام الله، وتم التأكد من صدقها وثباتها باستخدام برنامج SPSS الاحصائي، تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي الشركة، والعينة تكونت من (103) موظف، وكان من اهم نتائجها: وجود اندماج وظيفي لدى العاملين في شركة عسل، ومن اهم توصياتها: العمل على رفع مستوى الامان الوظيفي لتعزيز ثقتهم بأهمية وجودهم في العمل.

(دراسة بدير، 2018): كانت الدراسة بعنوان واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وإسهامها في إتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وإسهامها في اتخاذ القرارات الادارية في مديريات التربية والتعليم شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها، وتكمن أهمية الدراسة في كونها ملائمة لحداثة سياسة التربية والتعليم وبرامجها المتعلقة بالرقمنة وموقع الكتروني للمدارس وغيرها من تطورات حاصلة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي في الدراسة، واستخدم الاستبانة اداة للدراسة وذلك لجمع البيانات بعد التأكد من صدقها وثباتها، تكون مجتمع الدراسة من ثمان مديريات تربية وتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، وبينما كانت عينة الدراسة عبارة عن 160 متخذ قرار، وكان من أهم نتائجها: ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية مرتفعاً.

دراسة إبراهيم (2018): كانت الدراسة بعنوان:" واقع تطبيق النيابة العامة في فلسطين لمعايير الحكم الرشيد "، وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق النيابة العامة في فلسطين لمعايير الحكم الرشيد، وتكمن أهمية الدراسة أنها ركزت على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في النيابة العامة من وجهة نظر موظفيها وأعضائها، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة بعد التأكد من صدقها وثباتها، تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي النيابة العامة في

فلسطين، وبلغت عينة الدراسة (180) فرد، وكان من أهم نتائج الدراسة أن درجة تطبيق القواعد متوسطة في الواقع النيابي، ومن أبرز التوصيات توصية مفادها أن تطبيق القواعد بشكل ممنهج ومدروس يؤدي للوصول إلى الأهداف المنشودة للواقع النيابي الفلسطيني.

دراسة أبو حسين (2017): كانت الدراسة بعنوان: "معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، وتكمن أهمية الدراسة في معرفة معايير الحكم الرشيد في وزارة الداخلية الفلسطينية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الباحث الاستبانة كأداة للدراسة بعد التأكد من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي وزارة الداخلية الفلسطينية، وبلغت عينة الدراسة (254) موظف وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أبرزها: أن تطبيق معايير الحكم الرشيد(الشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون، الاستجابة، التوافق، المساواة والعدالة، والرؤية الاستراتيجية" بنسبة(61.23%)، وكان من أبرز التوصيات ضرورة تعزيز الإدارة العليا في الوزارة لمعايير الحكم الرشيد والعمل على نشر ثقافة تطبيقها داخل الوزارة من خلال برامج تثقيفية تسهم في بناء منظومة تدعم تطبيق المعايير.

الدراسات العربية:

دراسة العجولي (2020): كانت الدراسة بعنوان: " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة"، حيث هدفت الدراسة إلى التأكيد على تطبيق قواعد الحكم الرشيد لتعزيز التنمية الاقتصادية في المؤسسات وبالتحديد في الدول النامية، وتكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الباحث الانحدار المتعدد للوصول إلى النتائج كأداة للدراسة، وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يوجد أثر إيجابي بين مبادئ الحكم الرشيد وبين التنمية المستدامة وبين تطوير المؤسسات من حيث الهيكلية والبنيوية، وكان هناك أثر معنوي بين أبعاد سلطة القانون والتشريع على التنمية، بينما لم يكن هناك أثر معنوي بين الاستقرار السياسي والمشاركة على التنمية نتيجة الوضع القائم في الدول العربية لوجود ضعف الوعي التشاركي والمساءلة لدى الدول النامية، وكانت توصيات الدراسة تطبيق القواعد الحوكمة بشكل فعال في المؤسسات.

دراسة الالوسي (2019): كانت الدراسة بعنوان: " الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، هدفت الدراسة لمعرفة دور الحكم الصالح المعدل في عمل التنمية المحلية والمستدامة، وتكم أهمية الدراسة في معرفة العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، واستخدم الباحث منهجاً وصفياً وتحليلياً، واستعان بالاستبانة لجمع البيانات وكانت عينة دراسته مكونة من (472) موظفاً في مختلف الوزارات في اليمن، واستخدم التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات، ووصل الباحث لنتائج أهمها تطبيق قواعد الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ظهر من خلال النتائج أن هناك أثر إيجابي بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة من خلال إدارتهما بشكل فعال، وتوصلت الدراسة إلى توصيات من بينها الاهتمام بالأبحاث العلمية ذات العلاقة، ونشر قواعد الحوكمة بين أطياف المجتمع لتحقيق بيئة موائمة للتنمية المستدامة.

(دراسة قردوح، 2018): كانت الدراسة بعنوان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين أداء الموارد البشرية، دراسة ميدانية على إدارة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة جيجل، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح الرؤية اتجاه موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وازالة الغموض، وتكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهميتها في عالم الاعمال من خلال إبراز دورها في تحسين أداء الموارد البشرية، استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة واستخدم الاستبانة والمقابلة والسجلات والوثائق كأداة لجمع البيانات بعد أن تأكد من صدقها بعرضها على ثلاث اساتذة، وتكون مجتمع الدراسة من الافراد العاملين بإدارة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، وكانت عينة الدراسة جميع العاملين عددهم (73) واستثنى منهم 3 موظفين وكان من أهم نتائجها: ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع الاداء كضرورة حتمية لتطوير مهارات الموظفين وزيادة كفاءتهم الادائية في العمل، ومن أهم توصياتها ضرورة التوجيه الجيد لمضمون التكنولوجيا والحرص على مواكبة التطورات الحديثة.

(دراسة يحياوي،2017): كانت الدراسة بعنوان أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدماتية دراسة عينة من المؤسسات بولاية أم البواقي، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان اثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدماتية حيث أصبحت هذه التكنولوجيا محل إهتمام كل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الخدماتية بصفة خاصة، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة اساسية لجمع البيانات، وكان مجتمع الدراسة مكون من جميع الإداريين العاملين في المؤسسات بولاية ام البواقي، ومن أهم نتائجها وجود تأثير إيجابي لتكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدماتية، ومن أهم

توصياتها القيام بدورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات تمس جميع العاملين، استخدام الانترنت والبريد الالكتروني وشبكات التواصل الحديث في عملية تقديم الخدمة.

(دراسة ابراهيم، 2017): كانت الدراسة بعنوان تكنولوجيا المعلومات واثرها على الابداع الإداري في القطاع المصرفي السوداني، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات على الابداع الاداري في المصارف السودانية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت الاستبانة الاداة الرئيسية لجمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع المصرفي وعينة الدراسة تكونت من عينة غير قصدية مكونة من 135 استبانة، وتمت معالجة البيانات إحصائياً عن طريق النمذجة البنائية ومن أهم نتائجها وجود علاقة بين المستلزمات المادية والمرونة وايضا وجود علاقة بين المستلزمات الإتصالية والمخاطر ومن أهم توصياتها العمل على إيجاد دوائر مختصة في المصارف تهتم في إعداد سياسات ووضع برامج الابداع والمبدعين العاملين فيها.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Bashir, 2019):

Modeling the use of information technology in e-learning, learner satisfaction and intent to continue learning in Ugandan higher education institutions.

بعنوان: نمذجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعلم الإلكتروني ورضا المتعلم ونية التعلم المستمر في مؤسسات التعليم العالي الأوغندية، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعلم الإلكتروني ورضا المتعلم وفنيات التعلم المستمر في مؤسسات التعليم العالي في أوغندا، واعتمدت هذه الدراسة المنهج المسحي، حيث تم دراسة فاعلية تكنولوجيا المعلومات في التعلم الإلكتروني التي تم ربطها برضا المتعلم وفنيات التعلم المستمر، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة بعد التحقق من صدقها وثباتها بالطرق الاحصائية المناسبة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع متعلمي مؤسسات التعليم الأوغندية، وعينة الدراسة تكونت من 232 متعلمًا. وقد أشارت النتائج الى أن تفاعل التعلم الإلكتروني يتألف من هيكل ثلاثي: وهو واجهة المتعلم، وتفاعل التغذية الراجعة، ومحتوى التعلم، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل واستخدام تكنولوجيا المعلومات في باقي قطاعات الدولة.

دراسة (Ivan, 2018):

PARTICIPANTS MANUAL ON GOOD GOVERNANCE.

بعنوان: دليل المشاركة في الحكم الرشيد، هدف هذا الدليل إلى أن يكون مرجعاً للوكالات الشريكة (CORAD) والمجموعات المستهدفة (المجتمعية) الذين يريدون تبني ممارسات الحكم الرشيد، ومساعدتهم في جعل عملهم واجراءاتهم أكثر شفافية ومساءلة؛ لتحقيق الأمن الغذائي، واهتمت الدراسة بتعزيز قدرات (1000) منظمة من منظمات المجتمع المدني في سيراليون في التعاون مع الحكومة من أجل تحقيق الجهود الرامية إلى منع الفساد وتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والشفافية والمساءلة، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، وقد بين الدليل أن الحكم الرشيد هو غاية من الصعب تحقيقها في مجملها، بالرغم من أن مبادئ نجاح الحكم الرشيد تتمثل في ثمانية مبادئ رئيسية هي (المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، الإجماع، العدل، الفاعلية، والكفاءة، المساءلة).

دراسة (Ali, 2017):

The Role of Good Governance Practices in Enhancing Service in Public Institutions in Tanzania: A Case Study of Tanzania Electrical Supplies Company Ltd.

بعنوان: دور ممارسات الحوكمة الرشيدة في تعزيز الخدمة في المؤسسات العامة في تنزانيا: دراسة حالة شركة تنزانيا للتوريدات الكهربائية المحدودة، هدفت الى اكتشاف دور ممارسات الحوكمة الجيدة في تعزيز تقديم الخدمات في المؤسسات العامة في تنزانيا باستخدام شركة تنزانيا لتوريد الكهرباء المحدود، وتكمن أهمية الدراسة في معرفة ممارسات الحوكمة الرشيدة في المؤسسات العامة في تنزانيا، واستخدم الباحث المنهج النوعي في الدراسة، واستخدم أداة الاستبانة لجمع البيانات، تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين والعملاء في تنزانيا، بينما كانت عينته عبارة عن 75 موظفاً، وكان من اهم نتائجها: انه يتم الالتزام بممارسة الحوكمة الرشيدة في تنزانيا وان الحوكمة تساعد على تقديم خدمات عالية الجودة، ومن أهم توصياتها: لتحسين تقديم الخدمات في تنزانيا بضرورة التأكد من ان جميع موظفي تنزانيا على دراية بمبادئ الحوكمة والالتزام بها، وايضاً اقترح تنزانيا الاهتمام باستراتيجيات تنمية الموظفين والموارد البشرية.

دراسة (Modom, 2017):

An assessment of the practice of good governance in the public service in Botswana.

بعنوان: تقييم ممارسة الحكم الرشيد في الخدمة العامة في بوتسوانا، هدفت الى توضيح اهمية الشفافية والمساءلة وجاءت هذه الدراسة داعمة لمعالجة الفساد البيروقراطي، واستخدم الباحث المنهج النوعي الاستكشافي في الدراسة، وتم اعتماد الاستبانة اداة لجمع البيانات، بعد أن تأكد من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة من اجمالي المشاركين في يونيو 2016 وعددهم 262، بينما كانت عينته 162، ومن اهم نتائجها: الافتقار الى الشفافية والمساءلة بما في ذلك التشريعات الخاصة بالإعلان عن الاصول ومحدودية الوصول الى المعلومات، ومن أهم توصياتها: تقييم الحكم الرشيد لضمان تحقيق النتائج المتوقعة وتقييم كفاءة المؤسسة وكذلك مستوى الفساد البيروقراطي.

دراسة (Mira and Hammadaache ,2017):

Relationship between good governance and economic growth.

بعنوان: " العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي"، هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين مقومات الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات وتقارير المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات المتنوعة والدراسات المنشورة حول إطاري الحوكمة والتنمية المستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود علاقة كبيرة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه العلاقة يختلف وفقاً للبلدان المستهدفة، إذ تتلاقى مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية في أن أهم أبعاد الحوكمة المؤثرة في النمو الاقتصادي يتمثل بمبدأ المساءلة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز قواعد المساءلة والشفافية في إطار عمل الدول والمشاركة الديمقراطية للأفراد لإحداث النمو الاقتصادي وفقا للتوجهات الحقيقية التي يراها النخب من أفراد تلك المجتمعات.

دراسة (Stojanovic and Ateljevic and Stevic ,2016):

Good governance as a tool of sustainable development.

كانت الدراسة بعنوان: " الحكم الرشيد كأداة للتنمية المستدامة"، هدفت إلى اختبار الروابط بين المفهوم الغامض بالحكم الرشيد، والأبعاد المتغايرة للتنمية المستدامة، كما تكمن أهمية الدراسة في تحليل آثار الحوكمة الجيدة على مؤشرات التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

على مستوى فئات مختلفة من البلدان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة التي تحتوي على المؤشرات المتنوعة للدول المختلفة، وتم الاعتماد على تقنية الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة، وتم إجراء الدراسة على (215) دولة متنوعة من دول العالم المصنفة وفقاً للأمم المتحدة، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها وهي وجود أثر معنوي بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بتحقيق الحكم الرشيد في الدول مستهدفة اساليب حديثة تحقق التنمية الشاملة.

دراسة (Nguyen,2016):

Relationship Between Governance and Development: Lessons of the Southeast Asian Nations.

كانت الدراسة بعنوان: " العلاقة بين الحكم والتنمية: دروس من دول جنوب شرق آسيا"، حيث هدفت الدراسة إلى إظهار طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الدول مع الأخذ بعين الاعتبار دول جنوب شرق آسيا كحالة دراسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات المختلفة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت بأن الأنظمة الاستبدادية في دول جنوب شرق آسيا قد ساهمت في إرساء عملية النمو الاقتصادي لهذه الدول وذلك على عكس الغربية التي اعتمدت على مبدأ المشاركة الديمقراطية كأساس للتنمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تلاحظ الباحثة من خلال الدراسات أن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول المتغيرين (تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد) ويتضح من خلال الدراسات السابقة أن هناك تنوعاً في موضوعاتها وأدواتها وأهدافها والجوانب التي قامت بمعالجتها، وقد أظهرت اهتماماً واضحاً بمتغيري الدراسة الحالية، والسعي لاستثمارها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

1- أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كالآتي:

أولاً: من حيث الموضوع.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في متغير تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل مثل: دراسة أبو عرة (2018)، ودراسة صلاحات (2018)، ودراسة بدير (2018)، ودراسة

قردوح (2018)، ودراسة يحياوي (2017)، ودراسة إبراهيم (2017)، ودراسة (Bashir, 2019)، ولا يوجد دراسة من الدراسات السابقة تعاملت مع الحكم الرشيد كمتغير تابع، بل أيضاً تعاملت بعض الدراسات السابقة مع الحكم الرشيد كمتغير مستقل مثل دراسة عبيد وحداد (2021)، ودراسة حرب وآخرون (2020)، ودراسة ابراهيم (2018)، ودراسة أبو حسين (2017)، ودراسة العجولي (2020)، ودراسة الالوسي (2019)، ودراسة (Ivan, 2018)، ودراسة (Ali, 2017)، ودراسة (Modom, 2017)، ودراسة (Mira and Hammadaache ,2017)، ودراسة (Stojanovic and Ateljevic and Stevic ,2016)، ودراسة (Nguyen,2016).

ثانياً: من حيث المكان.

أجريت الدراسات السابقة في أماكن متعددة، فمنها أجريت في فلسطين كدراسة عبيد وحداد (2021)، ودراسة حرب وآخرون (2020)، ودراسة أبو عرة (2018)، ودراسة صلاحات (2018)، ودراسة بدير (2018)، ودراسة ابراهيم (2018)، ودراسة أبو حسين (2017)، ومنها في دول عربية مختلفة كدراسة العجولي (2020)، ودراسة الالوسي (2019)، ودراسة قردوح (2018)، ودراسة يحياوي (2017)، ودراسة ابراهيم (2017)، ومنها في دول أجنبية كدراسة (Bashir, 2019)، ودراسة (Ivan, 2018)، ودراسة (Ali, 2017)، ودراسة (Modom, 2017)، ودراسة (Mira and Hammadaache ,2017)، ودراسة (Stojanovic and Ateljevic and Stevic ,2016)، ودراسة (Nguyen,2016).

ثالثاً: من حيث الزمان.

جميع الدراسات السابقة حديثة، تم إجراؤها في الفترة ما بين (2016-2021).

رابعاً: من حيث المنهج والإجراءات.

* معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي.

* استخدم الباحثون في الدراسات السابقة العديد من الأدوات، وذلك تبعاً لأهداف الدراسة، فمنهم من استخدم الاستبانات أو المقابلات أو الإثنين معاً، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة.

* أما بالنسبة لتحديد مجتمع الدراسة فبعض الدراسات كان على شركات كشركة التأمين، وبعضها على وزارات كوزارة الداخلية، أما الدراسة الحالية فقد استهدفت جميع العاملين في بلديات جنوب الخليل.

2- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

1- التعرف إلى الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية والمتمثلة في واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل).

2- تدعيم الخلفية المعرفية للباحثة من خلال الاستفادة من الأطر النظرية في الدراسات السابقة، وبناء الإطار النظري للدراسة.

3- الاطلاع على المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة، مما ساعد في انتقاء ما يتناسب مع موضوع الدراسة الحالية.

4- التعرف على أهم النتائج والتوصيات الواردة في الدراسات السابقة وربطها مع نتائج وتوصيات الدراسة الحالية.

3- أوجه تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها جاءت عن العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، وعلى حد علم الباحثة تعدّ هذه الدراسة الأولى في فلسطين التي تتناول العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 المقدمة

2.3 منهج الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة

4.3 عينة الدراسة

5.3 أداة الدراسة

6.3 صدق أداة الدراسة

7.3 ثبات أداة الدراسة

8.3 متغيرات الدراسة

9.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 المقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل)، حيث تناول هذا الفصل المنهج المتبع في هذه الدراسة، وتضمن وصفًا تفصيليًا للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تنفيذ هذه الدراسة، من حيث: وصف مجتمع الدراسة وعينتهاو الطريقة التي اختيرت بها، وأداة الدراسة، وطرق إعدادها، وإجراءات الصدق والثبات، وخطوات تطبيقها، وتصميم الدراسة وإجراءاتها، والمعالجة الإحصائية المستخدمة واللازمة لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج.

2.3 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي الذي يحاول من خلاله وصف ظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

3.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في بلديات جنوب الخليل، والبالغ عددهم (834) موظفاً وموظفة خلال العام (2022)، والجدول رقم (1.3) يوضح مجتمع الدراسة.

جدول (1.3): مجتمع الدراسة.

اسم البلدية	عدد الموظفين	عدد الموظفين بالعينة	النسبة المئوية
بلدية دورا	279	86	%33
بلدية الظاهرية	83	26	%10
بلدية السموع	130	40	%16
بلدية يطا	209	64	%25
بلدية خلة المية	27	8	%3
بلدية الكرمل	27	8	%3

اسم البلدية	عدد الموظفين	عدد الموظفين بالعينة	النسبة المئوية
بلدية الياسرية (بيت عوا)	34	10	%4
بلدية دير سامت	31	9	%4
بلدية الرماضين	13	4	%2
المجموع	834	255	%100

4.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (255) موظفاً وموظفة في بلديات جنوب الخليل، وهو ما يمثل (31%) من مجتمع الدراسة، وهذه العينة عشوائية طبقية منتظمة وتفي بأغراض الدراسة، والجدول رقم (2.3) يوضح هذه العينة.

جدول (2.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	166	%65
	أنثى	89	%35
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	47	%18
	بكالوريوس	163	%64
	ماجستير فأعلى	45	%18
سنوات الخبرة	أقل من (5) سنوات	50	%20
	(5- أقل من 10) سنوات	83	%33
	(10) سنوات فأكثر	122	%47
المسمى الوظيفي	مدير	28	%11
	رئيس قسم	64	%25
	موظف إداري	106	%42
	موظف فني	57	%22
العمر	اقل من (30) سنة	57	%22
	(من 30-أقل من 40) سنة	112	%44
	(من 40-أقل من 50) سنة	47	%18
	من (50) سنة فأكثر	39	%16
المجموع		255	%100

5.3 أداة الدراسة:

من أجل جمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة تم بناء أداة للدراسة، وذلك بالرجوع إلى الإطار النظري، والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء مجالات الاستبانة وصياغة فقراتها.

خطوات تصميم وبناء الاستبانة:

تم بناء الاستبانة لمعرفة واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل)، حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية، من ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: البيانات الشخصية عن المستجيبين: (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، والعمر).

-القسم الثاني: تكنولوجيا المعلومات، حيث تكون هذا القسم من (25) فقرة، موزعة على خمسة محاور:

المحور الأول: الأجهزة المادية، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الثاني: شبكة الاتصالات، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الثالث: البرمجيات، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الرابع: قواعد البيانات، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الخامس: الموارد البشرية، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

– **القسم الثالث:** الحكم الرشيد، حيث تكون هذا القسم من (25) فقرة، موزعة على خمسة محاور:

المحور الأول: الإفصاح والشفافية، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الثاني: المساءلة وسيادة القانون، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الثالث: الاستجابة والمشاركة، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الرابع: الكفاءة والفاعلية، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

المحور الخامس: التوافق، حيث تكون هذا المجال من (5) فقرات.

تم صياغة فقرات الاستبانة بشكل يصف واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل)، ثم قياس درجة وجود هذه الصفة وفق سلم

ليكرت الخماسي: موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة، وقد أعطيت الإجابة موافق بشدة (5) درجات، وموافق (4) درجات، ومحايد (3) درجات، وغير موافق (2) درجة، وغير موافق بشدة (1) درجة.

6.3 صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

من أجل التحقق من صدق الاستبانة تم عرضها على لجنة من المحكمين ملحق رقم (2)، حيث تم إطلاع (12) شخصاً من المختصين، أبدوا موافقتهم عليها، مع إعادة صياغة بعض الفقرات، وتم الاستفادة من آراء المحكمين حول مدى انتماء الفقرات للمجالات التي وضعت من أجلها، ومدى السلامة اللغوية، وكذلك الصحة العلمية، وإمكانية الحذف والإضافة.

7.3 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

لقياس ثبات أداة الدراسة تم قياس الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك لإيجاد معامل ثبات الإستبانة، حيث تعتمد هذه الطريقة على الاتساق في أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وتستند إلى الانحراف المعياري للاختبار والانحرافات المعيارية للفقرات مفردة وهذا الطريقة تعطي الحد الأدنى لمعامل ثبات الإستبانة بجانب أنها لا تتطلب إعادة تطبيقه كما تستخدم كل عبارات الإستبانة، والجدول رقم (3.3) يوضح ذلك:

جدول (3.3): معاملات كرونباخ ألفا لمحاور تكنولوجيا المعلومات.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	الأجهزة المادية	5	0.81
2	شبكة الاتصالات	5	0.85
3	البرمجيات	5	0.85
4	قواعد البيانات	5	0.83
5	الموارد البشرية	5	0.84
المجموع		25	0.84

جدول (4.3): معاملات كرونباخ ألفا لمحاور الحكم الرشيد.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	الافصاح والشفافية	5	0.89
2	المساءلة وسيادة القانون	5	0.87
3	الاستجابة والمشاركة	5	0.90
4	الكفاءة والفاعلية	5	0.91
5	التوافق	5	0.92
المجموع		25	0.90

8.3 متغيرات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير المستقل: ويتمثل في تكنولوجيا المعلومات، ويتفرع منها المحاور التالية:

1- الأجهزة المادية.

2- شبكة الاتصالات.

3- البرمجيات.

4- قواعد البيانات.

5- الموارد البشرية.

ثانياً: المتغير التابع: ويتمثل في الحكم الرشيد، ويتفرع منها المحاور التالية:

1- الإفصاح والشفافية.

2- المساءلة وسيادة القانون.

3- الاستجابة والمشاركة.

4- الكفاءة والفاعلية.

5- التوافق.

ثالثاً: المتغيرات الديموغرافية.

الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، والعمر.

9.3 المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها وفحص فرضياتها استخدمت الباحثة برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، وكما استخدمت الباحثة معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لحساب قيمة معامل ثبات أداة الدراسة.

وقد تم اعتماد المقياس الوزني التالي لتحديد درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل)، من خلال قيم المتوسطات الحسابية الموضحة في الجدول (5.3):

جدول (5.3) مفتاح التصحيح.

الدرجة	مدى الدرجة
كبيرة جداً	5-4.21
كبيرة	4.20-3.41
متوسطة	3.40-2.61
قليلة	2.60-1.81
قليلة جداً	1.80-1

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 المقدمة.

2.4 نتائج الدراسة

1.2.4 نتائج السؤال الأول

2.2.4 نتائج السؤال الثاني

3.2.4 نتائج السؤال الثالث

4.2.4 نتائج السؤال الرابع

5.2.4 نتائج السؤال الخامس

6.2.4 نتائج السؤال السادس

3.4 ملخص نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 المقدمة:

تناول هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وللنتائج التي توصلت إليها الدراسة، التي هدفت إلى التعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

ومن أجل تفسير النتائج تم اعتماد تصنيف الدرجات بناءً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة.

2.4 نتائج الدراسة.

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة:

السؤال الرئيس: ما واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي (دراسة حالة بلديات جنوب الخليل)؟

وتفرع منه ستة أسئلة فرعية كما يلي:

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل؟

وللإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على درجة واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل لكل محور على حدا.

المحور الأول: الأجهزة المادية.

ويبينها الجدول رقم (1.4):

جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الأول الأجهزة المادية في واقع تكنولوجيا المعلومات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
1	تواكب الأجهزة الموجودة التكنولوجيا الحديثة.	4.10	0.8	%82	1	كبيرة
5	يوجد حماية للأجهزة من الاختراقات.	3.99	0.87	%79.8	2	كبيرة
2	تتوفر الأجهزة للجميع بدون استثناء.	3.87	0.86	%77.4	3	كبيرة
4	يوجد رقابة على استخدام الأجهزة.	3.84	0.86	%76.8	4	كبيرة
3	يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري.	3.84	0.87	%76.8	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.93	0.85	%78.6	كبيرة	

يتضح من الجدول (1.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.93)، وجاءت الفقرة (تواكب الأجهزة الموجودة التكنولوجيا الحديثة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.10) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري) بمتوسط حسابي مقداره (3.84) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تواكب الأجهزة الموجودة التكنولوجيا الحديثة) على المرتبة الأولى لأنه بدون مواكبة الأجهزة الموجودة للتكنولوجيا الحديثة لن تقدم البلدية الخدمات للمواطنين كما يجب، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري) على المرتبة الأخيرة لأن الأجهزة حديثة فلا تحتاج للصيانة بشكل دوري.

المحور الثاني: شبكة الاتصالات.

ويبينها الجدول رقم (2.4):

جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثاني شبكة الاتصالات في واقع تكنولوجيا المعلومات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
10	تتوفر شبكة الاتصالات على مدار ساعات الدوام.	4.00	0.81	%80	1	كبيرة
6	تلبي شبكة الاتصالات احتياجات العمل.	3.98	0.90	%79.6	2	كبيرة
8	تخدم شبكة الاتصالات جميع المستخدمين.	3.94	0.86	%78.8	3	كبيرة
7	يوجد على شبكة الاتصالات حماية من الاختراقات والعبث.	3.93	0.82	%78.6	4	كبيرة
9	تتميز شبكة الاتصالات في البلدية بسرعتها العالية.	3.69	0.93	%73.8	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.91	0.86	%78.2	كبيرة	

يتضح من الجدول (2.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.91)، وجاءت الفقرة (تتوفر شبكة الاتصالات على مدار ساعات الدوام) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.00) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (تتميز شبكة الاتصالات في البلدية بسرعتها العالية) بمتوسط حسابي مقداره (3.69) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تتوفر شبكة الاتصالات على مدار ساعات الدوام) على المرتبة الأولى لأنه شبكة الاتصالات مهمة وضرورية لإنجاز الأعمال المكتبية، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تتميز شبكة الاتصالات في البلدية بسرعتها العالية) على المرتبة الأخيرة لأن مزود شبكة الاتصالات في البلدية ليس لديه السرعة العالية.

المحور الثالث: البرمجيات.

ويبينها الجدول رقم (3.4):

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثالث البرمجيات في واقع تكنولوجيا المعلومات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
11	يتقن الموظف التعامل مع برامج التكنولوجيا المختلفة المستخدمة في البلدية.	3.91	0.88	%78.2	1	كبيرة
12	الموظف قادر على عمل البحث اللازم في البلدية.	3.80	0.87	%76	2	كبيرة
15	يجيد الموظف التعامل مع برامج تطوير الأداء للعاملين في البلدية.	3.73	0.92	%74.6	3	كبيرة
14	يجيد الموظف التعامل مع برامج تنظيم العمل في البلدية.	3.72	0.94	%74.4	4	كبيرة
13	يتقن الموظف التعامل مع برامج تحليل الأداء.	3.67	0.98	%73.4	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.77	0.92	%75.4	كبيرة	

يتضح من الجدول (3.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.77)، وجاءت الفقرة (يتقن الموظف التعامل مع برامج التكنولوجيا المختلفة المستخدمة في البلدية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.91) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (يتقن الموظف التعامل مع برامج تحليل الأداء) بمتوسط حسابي مقداره (3.67) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (يتقن الموظف التعامل مع برامج التكنولوجيا المختلفة المستخدمة في البلدية) على المرتبة الأولى لأنه يتعامل مع هذه البرامج باستمرار، ويوجد تدريب أصلاً من البلدية على هذه البرامج والتعامل معها، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (يتقن الموظف التعامل مع برامج تحليل الأداء) على المرتبة الأخيرة لأن برامج تحليل الأداء لا يتقنها إلا المتخصصون.

المحور الرابع: قواعد البيانات.

ويبينها الجدول رقم (4.4):

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع قواعد البيانات في واقع تكنولوجيا المعلومات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
20	يوجد شبكة داخلية في البلدية للتحكم بجميع الأجهزة.	4.16	0.79	%83.2	1	كبيرة
16	يمكن استرجاع المعلومات في الوقت المحدد.	3.99	0.79	%79.8	2	كبيرة
17	يوجد سيرفر للتعامل مع البيانات في البلدية.	3.97	0.82	%79.4	3	كبيرة
18	يوجد سيرفر يستوعب جميع المستخدمين مع الاحتفاظ بالبيانات عند الحاجة.	3.96	0.81	%79.2	4	كبيرة
19	تتوفر أجهزة تتحمل قواعد البيانات الخاصة بالبلدية.	3.92	0.82	%78.4	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		4.00	0.81	%80	كبيرة	

يتضح من الجدول (4.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (4.00)، وجاءت الفقرة (يوجد شبكة داخلية في البلدية للتحكم بجميع الأجهزة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.16) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (تتوفر أجهزة تتحمل قواعد البيانات الخاصة بالبلدية) بمتوسط حسابي مقداره (3.92) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (يوجد شبكة داخلية في البلدية للتحكم بجميع الأجهزة) على المرتبة الأولى لأنه هذه الشبكة تستخدم في حال غياب أحد الموظفين فيتم من خلال هذه الشبكة تعويض غياب الموظف، وذلك بأنه يوجد موظف على هذه الشبكة للتعامل مع الغياب المحتل للموظف، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تتوفر أجهزة تتحمل قواعد البيانات الخاصة بالبلدية) على المرتبة الأخيرة لأن هذه الأجهزة مكلفة وهي أجهزة خاصة غير الأجهزة العادية.

المحور الخامس: الموارد البشرية.

ويبينها الجدول رقم (5.4):

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع الموارد البشرية في واقع تكنولوجيا المعلومات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
21	يجيد الموظف التعامل مع البرامج المستخدمة في البلدية.	4.12	0.78	%82.4	1	كبيرة
22	يتم تدريب العاملين في البلدية على استخدام البرامج.	3.94	0.86	%78.8	2	كبيرة
25	يوجد رقابة على استخدامات كافة البرامج في البلدية.	3.85	0.88	%77	3	كبيرة
23	يتم تقييم استخدامات الموظفين للبرامج المختلفة.	3.79	0.82	%75.8	4	كبيرة
24	يتم تقويم استخدامات الموظفين للبرامج المختلفة.	3.77	0.89	%75.4	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.89	0.85	%77.8	كبيرة	

يتضح من الجدول (5.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.89)، وجاءت الفقرة (يجيد الموظف التعامل مع البرامج المستخدمة في البلدية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.12) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (يتم تقويم استخدامات الموظفين للبرامج المختلفة) بمتوسط حسابي مقداره (3.77) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (يجيد الموظف التعامل مع البرامج المستخدمة في البلدية) على المرتبة الأولى لأنه يتعامل مع هذه البرامج باستمرار، ويوجد تدريب أصلاً من البلدية على هذه البرامج والتعامل معها، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (يتم تقويم استخدامات الموظفين للبرامج المختلفة) على المرتبة الأخيرة لأن عملية التقويم تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين .

الجدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
المحور الرابع: قواعد البيانات.	4.00	0.81	%80	1	كبيرة
المحور الأول: الأجهزة المادية.	3.93	0.85	%78.6	2	كبيرة
المحور الثاني: شبكة الاتصالات.	3.91	0.86	%78.2	3	كبيرة
المحور الخامس: الموارد البشرية.	3.89	0.85	%77.8	4	كبيرة
المحور الثالث: البرمجيات.	3.77	0.92	%75.4	5	كبيرة
الدرجة الكلية	3.90	0.86	%78	كبيرة	

يتضح من الجدول رقم (6.4) أن الدرجة الكلية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل، جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.90) والانحراف المعياري (0.86)، وجاء بالمرتبة الأولى المحور الرابع: قواعد البيانات بمتوسط حسابي مقداره (4.00)، وفي المرتبة الأخيرة المحور الثالث: البرمجيات بمتوسط حسابي مقداره (3.77).

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

والذي نص على: ما واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل؟

وللإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على درجة واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل لكل محور على حدا.

المحور الأول: الإفصاح والشفافية.

ويبينها الجدول رقم (7.4):

جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الأول الإفصاح والشفافية في واقع الحكم الرشيد.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
3	تتيح البلدية المجال لكافة وسائل الإعلام لتغطية أنشطتها.	3.80	0.94	%76	1	كبيرة
1	تتبنى البلدية نمط الانفتاح والوضوح في التعامل مع الموظفين.	3.78	1.00	%75.6	2	كبيرة
5	تنشر البلدية الوعي لدى الموظفين في مجال توفر الشفافية في مختلف مناحي العمل.	3.67	1.03	%73.4	3	كبيرة
2	تسمح البلدية بتقييم أدائها من قبل الموظفين دون إخفاء للمعلومات.	3.60	1.00	%72	4	كبيرة
4	توفر البلدية الحماية لمن يكشف التجاوزات والانحرافات بداخلها.	3.60	1.05	%72	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.69	1.00	%73.8	كبيرة	

يتضح من الجدول (7.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.69)، وجاءت الفقرة (تتيح البلدية المجال لكافة وسائل الإعلام لتغطية أنشطتها) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.80) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (توفر البلدية الحماية لمن يكشف التجاوزات والانحرافات بداخلها) بمتوسط حسابي مقداره (3.60) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تتيح البلدية المجال لكافة وسائل الإعلام لتغطية أنشطتها) على المرتبة الأولى لأنه يكون هذا من باب الدعاية للخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (توفر البلدية الحماية لمن يكشف التجاوزات والانحرافات بداخلها) على المرتبة الأخيرة لأن البلدية ليست سلطة تنفيذية.

المحور الثاني: المساءلة وسيادة القانون.

ويبينها الجدول رقم (8.4):

جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثاني المساءلة وسيادة القانون في واقع الحكم الرشيد.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
6	تعتمد البلدية سياسات محاسبة فاعلة تؤسس لمساءلة ناجحة.	3.80	0.97	%76	1	كبيرة
8	يحكم عمل البلديات قوانين واضحة للجميع .	3.79	0.90	%75.8	2	كبيرة
7	تتدرج البلدية في نوع العقوبة بما يتناسب مع المخالفة .	3.75	0.94	%75	3	كبيرة
10	توفر القوانين الحماية الكاملة لحقوق الموظفين وكرامتهم.	3.66	1.03	%73.2	4	كبيرة
9	يطبق القانون على جميع الموظفين دون استثناء.	3.66	1.06	%73.2	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.73	0.98	%74.6	كبيرة	

يتضح من الجدول (8.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.73)، وجاءت الفقرة (تعتمد البلدية سياسات محاسبة فاعلة تؤسس لمساءلة ناجحة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.80) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (يطبق القانون على جميع الموظفين دون استثناء) بمتوسط حسابي مقداره (3.66) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تعتمد البلدية سياسات محاسبة فاعلة تؤسس لمساءلة ناجحة) على المرتبة الأولى لأن هذه السياسات تدعم ديمومة البلدية في عملها، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (يطبق القانون على جميع الموظفين دون استثناء) على المرتبة الأخيرة لأنه يوجد بعض التجاوزات أكبر من البلدية (خارج سلطة البلدية).

المحور الثالث: الاستجابة والمشاركة.

ويبينها الجدول رقم (9.4):

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثالث الاستجابة والمشاركة في واقع الحكم الرشيد.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
11	تقوم البلدية باستطلاع آراء الموظفين حول دورها التنموي لمواردها البشرية.	3.67	1.14	%73.4	1	كبيرة
13	تتميز البلدية بالقدرة العالية للاستجابة لحاجات كافة موظفيها.	3.60	1.02	%72	2	كبيرة
15	تتعامل البلدية بإيجابية مع الشكاوى والمقترحات المقدمة لها	3.60	1.04	%72	3	كبيرة
12	تضع البلدية كل الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات الموظفين.	3.59	0.97	%71.8	4	كبيرة
14	تتوفر استجابة سريعة في البلدية لقضايا الموظفين.	3.48	1.04	%69.6	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.59	1.04	%71.8		كبيرة

يتضح من الجدول (9.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.59)، وجاءت الفقرة (تقوم البلدية باستطلاع آراء الموظفين حول دورها التنموي لمواردها البشرية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.67) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (تتوفر استجابة سريعة في البلدية لقضايا الموظفين) بمتوسط حسابي مقداره (3.48) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تقوم البلدية باستطلاع آراء الموظفين حول دورها التنموي لمواردها البشرية) على المرتبة الأولى لأن هذه الآراء تعتبر كتقويم لعمل البلدية، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تتوفر استجابة سريعة في البلدية لقضايا الموظفين) على المرتبة الأخيرة لأن الموظفين في نهاية المطاف يحصلون على مطالبهم.

المحور الرابع: الكفاءة والفاعلية.

ويبينها الجدول رقم (10.4):

جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع الكفاءة والفاعلية في واقع الحكم الرشيد.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
16	تؤدي البلدية دورها وفق خطة استراتيجية متكاملة.	3.82	1.09	%76.4	1	كبيرة
19	يتم تقييم انجازات البلدية بشكل دوري.	3.67	1.00	%73.4	2	كبيرة
17	تستثمر البلدية الموارد البشرية المتاحة لتحقيق أهدافها المحددة.	3.60	1.05	%72	3	كبيرة
20	تتطابق النتائج المحققة مع الأهداف المرسومة في البلدية.	3.59	1.02	%71.8	4	كبيرة
18	تنمي البلدية الجوانب الثقافية والمعرفية لموظفيها.	3.54	1.00	%70.8	5	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	3.64	1.03	%72.8		كبيرة

يتضح من الجدول (10.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.64)، وجاءت الفقرة (تؤدي البلدية دورها وفق خطة استراتيجية متكاملة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.82) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (تنمي البلدية الجوانب الثقافية والمعرفية لموظفيها) بمتوسط حسابي مقداره (3.54) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تؤدي البلدية دورها وفق خطة استراتيجية متكاملة) على المرتبة الأولى لأن البلدية تسير وفق خطة استراتيجية متكاملة، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تنمي البلدية الجوانب الثقافية والمعرفية لموظفيها) على المرتبة الأخيرة لأنه لا يوجد وقت كافٍ لتنمية هذه الجوانب.

المحور الخامس: التوافق.

ويبينها الجدول رقم (11.4):

جدول رقم (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الرابع التوافق في واقع الحكم الرشيد.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
22	تعمل البلدية ضمن نظام يمنع وقوع النزاعات بين الموظفين.	3.65	1.10	%73	1	كبيرة
25	تحافظ البلدية على العمل بروح الفريق الواحد بين الموظفين.	3.65	1.11	%73	2	كبيرة
21	تقرّب البلدية وجهات النظر بين الموظفين.	3.61	1.16	%72.2	3	كبيرة
24	تعزز البلدية التفاوض لتوفيق الآراء.	3.55	1.07	%71	4	كبيرة
23	تمتلك البلدية موارد كافية لتعزيز التوافق بين الموظفين.	3.49	1.09	%69.8	5	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		3.59	1.11	%71.8	كبيرة	

يتضح من الجدول (11.4): أن الدرجة الكلية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.59)، وجاءت الفقرة (تعمل البلدية ضمن نظام يمنع وقوع النزاعات بين الموظفين) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.65) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (تمتلك البلدية موارد كافية لتعزيز التوافق بين الموظفين) بمتوسط حسابي مقداره (3.49) أي بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تعمل البلدية ضمن نظام يمنع وقوع النزاعات بين الموظفين) على المرتبة الأولى لأن كل موظف في البلدية له عمله الخاص به والمطلوب منه، وتعزو الباحثة حصول الفقرة (تمتلك البلدية موارد كافية لتعزيز التوافق بين الموظفين) على المرتبة الأخيرة لأنه يوجد نقص في الموارد لتعزيز التوافق بين الموظفين.

الجدول رقم (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة الموافقة
المحور الثاني: المساءلة وسيادة القانون.	3.73	0.98	%74.6	1	كبيرة
المحور الأول: الإفصاح والشفافية.	3.69	1.00	%73.8	2	كبيرة
المحور الرابع: الكفاءة والفاعلية.	3.64	1.03	%72.8	3	كبيرة
المحور الثالث: الاستجابة والمشاركة.	3.59	1.04	%71.8	4	كبيرة
المحور الخامس: التوافق.	3.59	1.11	%71.8	5	كبيرة
الدرجة الكلية	3.65	1.03	%73	كبيرة	

يتضح من الجدول رقم (12.4) أن الدرجة الكلية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.65) والانحراف المعياري (1.03)، وجاء بالمرتبة الأولى المحور الثاني: المساءلة وسيادة القانون بمتوسط حسابي مقداره (3.73)، وفي المرتبة الأخيرة المحور الخامس: التوافق بمتوسط حسابي مقداره (3.59).

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

والذي نص على: ما علاقة تطبيق محاور تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل على الحكم الرشيد؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

الفرضية الصفرية الرئيسية الاولى:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمحاور تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة المادية، شبكة الاتصالات، البرمجيات، قواعد البيانات، الموارد البشرية) على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل ويتفرع عنها:

الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأجهزة المادية على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

ولمعرفة هل يوجد علاقة نلجأ لحساب معامل الانحدار والذي يتضح من الجدول الاتي:

جدول رقم (13.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور الأجهزة المادية على الحكم الرشيد.

	قيمة معامل الارتباط	B (beta)	قيم اختبار (T)	* مستوى الدلالة
الأجهزة المادية	0.468	0.468	14.01	0.001*
الحكم الرشيد			8.42	0.001*

يتضح من الجدول رقم (13.4) أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، ما يعني رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأجهزة المادية على الحكم الرشيد.

2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لشبكة الاتصالات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

ولمعرفة هل يوجد علاقة نلجأ لحساب معامل الانحدار والذي يتضح من الجدول الاتي:

جدول رقم (14.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور شبكة الاتصالات على الحكم الرشيد.

	قيمة معامل الارتباط	B (beta)	قيم اختبار (T)	* مستوى الدلالة
شبكة الاتصالات	0.416	0.416	13.24	0.001*
الحكم الرشيد			7.27	0.001*

يتضح من الجدول رقم (14.4) أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، ما يعني رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ذات ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لشبكة الاتصالات على الحكم الرشيد.

3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لشبكة الاتصالات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

ولمعرفة هل يوجد علاقة نلجأ لحساب معامل الانحدار والذي يتضح من الجدول الاتي:

جدول رقم (15.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور البرمجيات على الحكم الرشيد.

	قيمة معامل الارتباط	B (beta)	قيم اختبار (T)	* مستوى الدلالة
البرمجيات	0.560	0.560	9.58	0.001*
الحكم الرشيد			10.75	0.001*

يتضح من الجدول رقم (15.4) أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، ما يعني رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبرمجيات على الحكم الرشيد.

4.لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقواعد البيانات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

ولمعرفة هل يوجد علاقة نلجأ لحساب معامل الانحدار الذي يتضح من الجدول الاتي:

جدول رقم (16.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور قواعد البيانات على الحكم الرشيد.

	قيمة معامل الارتباط	B (beta)	قيم اختبار (T)	* مستوى الدلالة
البرمجيات	0.457	0.457	15.45	0.001*
الحكم الرشيد			8.17	0.001*

يتضح من الجدول رقم (16.4) أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، ما يعني رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقواعد البيانات على الحكم الرشيد.

5.لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموارد البشرية على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

ولمعرفة هل يوجد علاقة نلجأ لحساب معامل الانحدار والذي يتضح من الجدول الاتي:

جدول رقم (17.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي لتأثير محور الموارد البشرية على الحكم الرشيد.

	قيمة معامل الارتباط	B (beta)	قيم اختبار (T)	* مستوى الدلالة
البرمجيات	0.615		11.95	0.001*
الحكم الرشيد		0.615	12.41	0.001*

يتضح من الجدول رقم (17.4) أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، ما يعني رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل القائل: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموارد البشرية على الحكم الرشيد.

يتضح لنا بعد التحليل أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمحاور تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة المادية، شبكة الاتصالات، البرمجيات، قواعد البيانات، الموارد البشرية) على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

والذي نص على: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة على واقع تكنولوجيا المعلومات تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل على الحكم الرشيد تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر).

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

لفحص هذه الفرضية فقد تم استخدام (ت) (t-test) لفحص دلالة الفروق وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (18.4).

الجدول رقم (18.4): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	T	درجات الحرية	الدلالة
ذكر	166	3.91	0.52	0.635	253	0.658
أنثى	89	3.87	0.49			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (18.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.658)، وهذه القيمة من أكبر قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبمتوسط حسابي (3.91) للذكور و (3.87) للإناث، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية الصفرية تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة والجدول رقم (19.4) يوضح ذلك:

جدول (19.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	47	4.01	0.58
بكالوريوس	163	3.91	0.49
ماجستير فأعلى	45	3.76	0.44
المجموع	255	3.89	0.50

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود أو عدم وجود فروق، والجدول رقم (20.4) التالي يبيّن ذلك:

جدول رقم (20.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	1.454	2	0.727	2.873	0.058
داخل المجموعات	63.771	252	0.253		
المجموع	65.225	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (20.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.058) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (21.4).

الجدول (21.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
أقل من (5) سنوات	50	3.94	0.37
(5- أقل من 10) سنوات	83	3.88	0.51
(10) سنوات فأكثر	122	3.92	0.49
المجموع	255	3.91	0.46

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود (أو عدم وجود) فروق، والجدول رقم (22.4) التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم (22.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	8.595	3	2.865	12.698	0.001
داخل المجموعات	56.630	251	0.226		
المجموع	65.225	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (22.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.001) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية، وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. أي يوجد فروق ولمعرفة الفروق لصالح من قامت الباحثة بإجراء اختبار المقارنة (LSD) والجدول (23.4) يوضح ذلك.

جدول رقم (23.4): نتائج اختبار (LSD) لدور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة (أ)	سنوات الخبرة (ب)	الفرق بين المتوسطات (أ – ب)	الدالة المحسوبة
أقل من 5 سنوات	(5- أقل من 10) سنوات	0.00226	0.980
	(10) سنوات فأكثر	-0.04553	0.594
(5- أقل من 10) سنوات	أقل من 5 سنوات	-0.00226	0.980
	(10) سنوات فأكثر	-0.04779	0.509
(10) سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	0.04553	0.594
	(5- أقل من 10) سنوات	0.04779	0.509

إذ تبين أنه يوجد فروق بين سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات، وسنوات الخبرة (5- أقل من 10) سنوات ولصالح سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات.

وتبين أنه يوجد فروق بين سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات، وسنوات الخبرة (10) سنوات فأكثر ولصالح (10) سنوات فأكثر.

4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (24.4).

الجدول (24.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
مدير	28	3.86	0.59
رئيس قسم	64	3.97	0.47
موظف إداري	106	3.87	0.56
موظف فني	57	3.91	0.39
المجموع	255	3.90	0.50

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود أو عدم وجود فروق، والجدول رقم (25.4) التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم (25.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	0.475	3	0.158	0.613	0.607
داخل المجموعات	64.751	251	0.258		
المجموع	65.225	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (25.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.607) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية،

وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (26.4).

الجدول (26.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
اقل من (30) سنة	57	3.95	0.42
(من 30–أقل من 40) سنة	112	3.88	0.50
(من 40–أقل من 50) سنة	47	3.88	0.65
من (50) سنة فأكثر	39	3.90	0.48
المجموع	255	3.90	0.51

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود أو عدم وجود فروق، والجدول رقم (27.4) التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم (27.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	0.173	3	0.058	0.223	0.881
داخل المجموعات	65.052	251	0.259		
المجموع	65.225	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (27.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.881) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية،

وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

5.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

والذي نص على: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة على الحكم الرشيد تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

لفحص هذه الفرضية فقد تم استخدام (ت) (t-test) لفحص دلالة الفروق وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (28.4).

الجدول رقم (28.4): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	t	درجات الحرية	الدلالة
ذكر	166	3.67	0.76	0.712	253	0.787
أنثى	89	3.60	0.75			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (28.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.712)، وهذه القيمة من أكبر قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبمتوسط حسابي (3.67) للذكور و (3.60) للإناث، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية الصفرية تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة والجدول رقم (29.4) يوضح ذلك:

جدول (29.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	47	3.92	0.63
بكالوريوس	163	3.61	0.77
ماجستير فأعلى	45	3.49	0.76
المجموع	255	3.67	0.72

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود أو عدم وجود فروق، والجدول رقم (30.4) التالي يبيّن ذلك:

جدول رقم (30.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	4.757	2	2.379	4.268	0.015
داخل المجموعات	140.455	252	0.557		
المجموع	145.212	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (30.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.015) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية، وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، أي يوجد فروق ولمعرفة الفروق لصالح من قامت الباحثة بإجراء اختبار المقارنة (LSD) والجدول (31.4) يوضح ذلك.

جدول رقم (31.4): نتائج اختبار (LSD) لدور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الدالة المحسوبة	الفرق بين المتوسطات (أ – ب)	المؤهل العلمي (ب)	المؤهل العلمي (أ)
0.014	0.30626*	بكالوريوس	دبلوم فما دون
0.006	0.42756*	ماجستير فأعلى	
0.014	-0.30626*	دبلوم فما دون	بكالوريوس
0.336	0.12130	ماجستير فأعلى	
0.006	-0.42756*	دبلوم فما دون	ماجستير فأعلى
0.336	-0.12130	بكالوريوس	

إذ تبين أنه يوجد فروق بين المؤهل العلمي دبلوم فما دون، والمؤهل العلمي بكالوريوس ولصالح المؤهل العلمي دبلوم فما دون.

وتبين أنه يوجد فروق المؤهل العلمي دبلوم فما دون، والمؤهل العلمي ماجستير فأعلى ولصالح المؤهل العلمي دبلوم فما دون.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (32.4).

الجدول (32.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
أقل من (5) سنوات	50	3.86	0.69
(5- أقل من 10) سنوات	83	3.51	0.84
(10) سنوات فأكثر	122	3.66	0.71
المجموع	255	3.68	0.75

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود أو عدم وجود فروق، والجدول رقم (33.4) التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم (33.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	3.764	2	1.882	3.353	0.037
داخل المجموعات	141.449	252	0.561		
المجموع	145.212	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (33.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.037) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية، وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، أي يوجد فروق ولمعرفة الفروق لصالح من قامت الباحثة بإجراء اختبار المقارنة (LSD) والجدول (34.4) يوضح ذلك.

جدول رقم (34.4): نتائج اختبار (LSD) لدور واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة (أ)	سنوات الخبرة (ب)	الفرق بين المتوسطات (أ – ب)	الدالة المحسوبة
أقل من 5 سنوات	(5- أقل من 10) سنوات	0.34644*	0.010
	(10) سنوات فأكثر	0.19910	0.115
(5- أقل من 10) سنوات	أقل من 5 سنوات	-0.34644*	0.010
	(10) سنوات فأكثر	-0.14734	0.168
(10) سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	-0.19910	0.115
	(5- أقل من 10) سنوات	0.14734	0.168

إذ تبين أنه يوجد فروق بين سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات، وسنوات الخبرة (5- أقل من 10) سنوات، ولصالح سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات.

وتبين أنه يوجد فروق بين سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات، وسنوات الخبرة (10) سنوات فأكثر، ولصالح سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات.

4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (35.4).

الجدول (35.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
مدير	28	3.61	0.71
رئيس قسم	64	3.57	0.81
موظف إداري	106	3.59	0.82
موظف فني	57	3.87	0.55
المجموع	255	3.66	0.72

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود أو عدم وجود فروق، والجدول رقم (36.4) التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم (36.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	3.778	3	1.259	2.235	0.085
داخل المجموعات	141.434	251	0.563		
المجموع	145.212	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (36.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.085) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (37.4).

الجدول (37.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
اقل من (30) سنة	57	3.75	0.71
(من 30-أقل من 40) سنة	112	3.56	0.77
(من 40-أقل من 50) سنة	47	3.60	0.89
من (50) سنة فأكثر	39	3.82	0.55
المجموع	255	3.68	0.73

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة وجود أو عدم وجود فروق، والجدول رقم (38.4) التالي يبيّن ذلك:

الجدول رقم (38.4): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	2.695	3	0.898	1.582	0.194
داخل المجموعات	142.518	251	0.568		
المجموع	145.212	254			

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (38.4) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (0.194) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، وهي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير العمر.

6.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

والذي نص على: هل توجد علاقة ارتباطية بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد.

وللتحقق من صحة الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) كما هو موضح في الجدول (39.4).

جدول (39.4): العلاقة بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

المجال	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
تكنولوجيا المعلومات	***0.66**	***0.001**
الحكم الرشيد		

نلاحظ من الجدول (39.4) أنّ قيمة معامل الارتباط (0.66) وهذا يدلّ على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، أي أنّه كلّما ارتفع تطبيق التكنولوجيا ارتفع تطبيق الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

الفصل الخامس

1.5 المقدمة.

2.5 النتائج.

1.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول.

2.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني.

3.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث.

4.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع.

5.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس.

6.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس.

3.5 توصيات الدراسة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لمناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها.

2.5 النتائج:

1.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

الذي ينص على: ما واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل؟

أظهرت المتوسطات الحسابية أن الدرجة الكلية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل جاءت بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات قد غزى جميع المجالات بشكل عام من مؤسسات أو منظمات أو هيئات، فغدت تكنولوجيا المعلومات هي وسيلة التواصل ومحور من محاور التواصل بين جميع الإفراد والمؤسسات.

2.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

الذي ينص على: ما واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل؟

أظهرت المتوسطات الحسابية أن الدرجة الكلية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور واقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، جاءت بدرجة كبيرة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الحكم الرشيد يعد مطلباً لجميع الموظفين والعمال في كافة المجالات وذلك لأن الحكم الرشيد يوفر عليهم الكثير من النفقات والوقت.

3.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث.

الذي ينص على: ما علاقة تطبيق محاور تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل على الحكم الرشيد؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأجهزة المادية على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأجهزة المادية على الحكم الرشيد.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الأجهزة المادية هي من وسائل تطبيق الحكم الرشيد في البلديات.

2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لشبكة الاتصالات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لشبكة الاتصالات على الحكم الرشيد.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن شبكة الاتصالات التي يتم من خلالها نشر الحكم الرشيد في داخل البلدية.

3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبرمجيات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبرمجيات على الحكم الرشيد.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن البرمجيات هي النواة في تطبيق ونشر الحكم الرشيد داخل البلدية.

4. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقواعد البيانات على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقواعد البيانات على الحكم الرشيد.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن قواعد البيانات بها جميع البيانات التي تتعلق بكل صغيرة وكبيرة داخل البلدية، فهي تعد الممول لعملية تثبيت الحكم الرشيد في البلدية.

5. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموارد البشرية على الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموارد البشرية على الحكم الرشيد.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الموارد البشرية تمثل البطاقة التراكمية والهوية لكل عامل وموظف داخل البلدية، فمن خلالها يمكن ربط الموظفين مع بعضهم بعضاً في تطبيق الحكم الرشيد داخل البلدية.

4.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع.

الذي ينص على: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة على واقع تكنولوجيا المعلومات تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع تكنولوجيا المعلومات لا يؤثر عليه من يستخدمه سواء كان ذكر أم أنثى.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المؤهل العلمي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن تكنولوجيا المعلومات اليوم أصبحت تعتمد بالدرجة الأولى على الممارسة والتطبيق من خلال الأجهزة الحديثة كالهاتف وما شابه من أجهزة حديثة.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير سنوات الخبرة.

أظهرت النتائج أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ولصالح سنوات الخبرة (10) سنوات فأكثر.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن أصحاب سنوات الخبرة (10) سنوات فأكثر لهم خبرة كبيرة في مجال العمل فبذلك تكون الفروق لصالحهم.

4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المسمى الوظيفي.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المسمى الوظيفي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع تكنولوجيا المعلومات لا يؤثر المسمى الوظيفي فيه، فالكل اليوم على بعد مسافة واحدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات.

5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير العمر.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع تكنولوجيا المعلومات في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير العمر.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات مع التطور الحديث أصبح اليوم متاحاً لجميع الفئات العمرية.

5.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس.

الذي ينص على: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة على الحكم الرشيد تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، العمر)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير الجنس.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن تطبيق الحكم الرشيد لا يؤثر عليه جنس الموظف سواء كان ذكر أو أنثى.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت النتائج أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المؤهل العلمي، ولصالح المؤهل العلمي دبلوم فما دون.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المؤهل العلمي دبلوم فما دون أعطى دفعة معنوية للعاملين والموظفين داخل البلدية لتعويض النقص في المؤهل العلمي من خلال البحث عن كل صغيرة وكبيرة لها علاقة بالحكم الرشيد وتطبيقه على أرض الواقع.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير سنوات الخبرة.

أظهرت النتائج أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ولصالح سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن أصحاب سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات قد بدأوا جديد في العمل داخل البلدية فهم بنشاط وهمة عالية، وذلك لإثبات أنفسهم في الميدان.

4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المسمى الوظيفي.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير المسمى الوظيفي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن جميع الموظفين داخل البلدية بغض النظر عن مسماهم الوظيفي يسعون لتطبيق الحكم الرشيد داخل البلدية.

5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير العمر.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل تبعاً للمتغير العمر.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن جميع الموظفين داخل البلدية بغض النظر عن العمر يسعون لتطبيق الحكم الرشيد داخل البلدية.

6.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس.

الذي ينص على: هل توجد علاقة ارتباطية بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضية الصفرية التالية:

لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد.

أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة ارتباطية موجبة بين واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع الحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن علاقة تكنولوجيا المعلومات بالحكم الرشيد هي علاقة الجسد بالروح، فلا غنى للحكم الرشيد عن تكنولوجيا المعلومات، إذ تعد تكنولوجيا المعلومات العمود الفقري للحكم الرشيد.

3.5 توصيات الدراسة:

1- الاهتمام بالمؤهل العلمي للموظفين داخل البلدية، بما يواكب التطور التكنولوجي المعلوماتي الحديث.
2- الاهتمام بأصحاب سنوات الخبرة القليلة للموظفين داخل البلدية، في مجال تكنولوجيا المعلومات بإعطاء دورات مكثفة لهم ليواكبوا التطور التكنولوجي المتسارع في العالم.
3- حبذا تعزيز معايير تطبيق تكنولوجيا المعلومات، والعمل على نشرها داخل البلديات والوزارة بشكل موسع.

4- عمل دورات وندوات مكثفة في التدرب على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها داخل البلدية والوزارة.

5- تعزيز الإدارة العليا في وزارة الحكم المحلي لمعايير الحكم الرشيد، والعمل على نشر ثقافة تطبيقها داخل الوزارة من خلال برامج تثقيفية تسهم في بناء منظومة تدعو إلى تطبيق هذه المعايير.

6- تعزيز ثقافة الحكم الرشيد وإشراك المجتمع المحلي بالندوات التي من شأنها الزيادة من نسبة المُتفهمين لثقافة الحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني.

7- إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد بمتغيرات ومجتمعات مختلفة.

8- توظيف تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد في تقديم خدمة أفضل للمواطن من خلال الخدمات التي تقدمها البلدية.

9- عمل المزيد من الندوات واللقاءات بين كادر البلدية والمواطنين لتوعية المواطنين بأهمية تكنولوجيا المعلومات والحكم الرشيد في خدمتهم.

10- عمل برنامج خاص لجميع الموظفين داخل البلديات يكون موجوداً عليه جميع البيانات الخاصة بكل موظف أشبه ببرنامج (MenaME) الخاص بوزارة التربية والتعليم.

المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع العربية:

إبراهيم، سامية وبوعيشية، آمال. (2019). تقنيات تكنولوجيا التعليم الحديثة لذوي الإعاقة البصرية، **المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة**، العدد (6)، (69-88).

إبراهيم، محمد. (2018). " **واقع تطبيق النيابة العامة في فلسطين لمعايير الحكم الرشيد**"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة.

أبو حسين، مصطفى. (2017). " **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

أبو عرة، عصام. (2018). **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء شركات التأمين في مدينة رام الله**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

الالوسي، نعمان، (2019)، " **الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة**"، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.

باطويح، محمد. (2014). **اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية**، سلسلة جسر التنمية، العدد 119، يونيو المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

بدير، عبد الرحمن. (2018). **واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الادارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

البنا، علاء. (2017)." **واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وأثرها في الالتزام التنظيمي لدى العاملين في المستشفيات غير الحكومية**"، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

بن جامع، صبرينة. (2020). استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التعليم عن بعد، **مجلة التمكين الاجتماعي**، 2(1)، (82-98).

بن مهني، جواد ورزيق، صهيب. (2021). **دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الإدارة الرياضية (دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة بولاية المسيلة)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

حامد، نهلة. (2021). دور تكنولوجيا في تنمية مهارات التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، **المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة**، 3(1)، (271-295)، السودان.

حرب، حسام، حرب، رزق، أبو الخير، إيهاب. (2020)." العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة"، **مجلة الإسراء**، العدد (4)، غزة، فلسطين.

السبعاوي، احمد يونس. (2017). إبداع تكنولوجيا المعلومات: اختبار أنموذجي لقياس التوقعات المحتملة من استخدام المصارف الإلكترونية، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 7(4)، (62-98).

السكارنة، بلال. (2016)." **أخلاقيات العمل**"، الطبعة السادسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

صلاحات، هبة. (2018). **تأثير التكنولوجيا المتطورة (high tech)على الاندماج الوظيفي (دراسة حالة: شركة عسل للبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات)**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

ضيف الله، نسيمة وبن زيان، ايمان. (2018). تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة التعليم عن بعد من وجهة نظر اداريي عينة من الجامعات الجزائرية، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، العدد (4)، (20-39).

طالبي، رياض. (2018). **تكنولوجيا المعلومات والأداء (دراسة ميدانية بمتوسطة معنصر ميلاد عين كرشة أنموذجاً)**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر.

عبيد، شاهر وحداد، تمارا. (2021). "أثرِ تطبيقِ قواعدِ الحكمِ الرَّشيدِ في مُؤشّرات التّنمية المُستدامةِ في بلديَّاتِ الضَّفةِ الغربيَّة: محافظةِ رام الله والبيرة أنموذجاً"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية**، 6(16)، 109-125.

العجولي، محمد. (2020). " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة"، **مجلة عمران**، عمان، الأردن.

العليان، نرجس. (2019). استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد (42). (271-288). جامعة بابل العراق.

قردوح، سمية ومعروية، ليندة. (2018). **تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين أداء الموارد البشرية (دراسة ميدانية إدارة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة جيجل)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل، الجزائر.

مغني، زينب. (2021). واقع استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19) من طرف الطلبة الجامعين: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الماستر بكلية علوم الاعلام والاتصال جامعة الجزائر 3، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، 6(4)، (170–182).

مفيزلي، نوال. (2021). تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر: دراسة للمؤشرات وتشخيص للمعيقات، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد (12)، (159–178).

يحياوي، الهام. (2017). **أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدماتية دراسة عينة من المؤسسات بولاية ام البواقي**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

Ali, A. (2017). The Role of Good Governance Practices in Enhancing Service in Public Institutions in Tanzania: A Case Study of Tanzania Electrical Supplies Company Ltd. **International journal of surgery**, 76, 71-76.

Bashir, R. (2019). Modeling the use of information technology in e-learning, learner satisfaction and intent to continue learning in Ugandan higher education institutions, **European Journal of Educational Management**, 2(2), 73-84.

Fairbanks, Jenille (2015). T**ransparency in The Government Communication Process: The Perspective of Government Communicators, a Master Thesis**, Brigham Young University.

Huque, Ahmed Shafique (2021). Accountability and Governance: Strengthening extra-bureaucratic mechanisms, **International Journal of Productivity and Performance Management, Emerald Group Publishing Limited**, Vol. 60, No. 1.

Mira, R., &Hammadache, A. (2017). **Relationship between good governance and economic growth**: A contribution to the institutional debate about state failure in developing countries.

Modom, B. (2017). An assessment of the practice of good governance in the public service in Botswana. **Journal of Education and Practice**, 6(22), 40-47.

Nguyen, H. Q. (2016). Relationship Between Governance and Development: Lessons of the Southeast Asian Nations. **Journal of US-China Public Administration**, 13(4), 221-227.

Ivan, Nikolic. (2018). "**PARTICIPANTS MANUAL ON GOOD GOVERNANCE**", CARE International in Sierra Leone.

Norman, Steven et al. (2020). **The Impact of Positivity and Transparency on Trust in Leaders and their Perceived Effectiveness**, The Leadership Quarterly, Elsevier, Science Direct, USA.

Sanders, R. N. (2017). The Benefits of using e-business technology: the supplier perspective. **Journal of Business Logistics**, 28(2), 177-207.

Stojanović, I., Ateljević, J., &Stević, R. S. (2016). Good governance as a tool of sustainable development. **European Journal of Sustainable Development**, 5(4), 558-558.

المواقع الالكترونية:

https://ar.wikipedia.org/wiki

الملاحق

ملحق رقم (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج الإدارة والسياسات العامة

السادة الأفاضل: حفظكم الله:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في بلديات جنوب الخليل، وذلك استكمالا لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة والسياسات العامة من جامعة القدس المفتوحة، لذا نرجو من حضرتكم التعاون في استكمال البيانات من خلال الإجابة عن جميع فقرات الاستبانة بوضع إشارة (×) أمام كل فقرة تراها مناسبة، علما بانَّ البيانات ستعامل بسرية تامة ولا يطلع عليها سوى الباحثة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر لكم ولحسن تعاونكم

الباحثة: نور أنور دراويش **بإشراف الدكتور: عمر صليبي.**

الجزء الأول: المعلومات العامة.

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك.

- الجنس:

☐ ذكر. ☐ أنثى.

- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم فما دون. ☐ بكالوريوس. ☐ ماجستير فأعلى.

- سنوات الخبرة:

☐ أقل من (5) سنوات. ☐ (5- أقل من 10) سنوات. ☐ (10) سنوات فأكثر.

- المسمى الوظيفي:

☐ مدير. ☐ رئيس قسم. ☐ موظف إداري. ☐ موظف فني.

العمر:

☐ أقل من 30 سنة. ☐ (من 30 – أقل من 40) سنة.

☐ (من 40 – أقل من 50) سنة. ☐ من (50) سنة فأكثر.

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة.

الرجاء وضع إشارة (×) في الخانة المناسبة حسب وجهة نظرك.

أولاً: تكنولوجيا المعلومات:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: الأجهزة المادية.						
1	تواكب الأجهزة الموجودة التكنولوجيا الحديثة.					
2	تتوفر الأجهزة للجميع بدون استثناء.					
3	يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري.					
4	يوجد رقابة على استخدام الأجهزة.					
5	يوجد حماية للأجهزة من الاختراقات.					
المحور الثاني: شبكة الاتصالات.						
6	تلبي شبكة الاتصالات احتياجات العمل.					
7	يوجد على شبكة الاتصالات حماية من الاختراقات والعبث.					
8	تخدم شبكة الاتصالات جميع المستخدمين.					
9	تتميز شبكة الاتصالات في البلدية بسرعتها العالية.					
10	تتوفر شبكة الاتصالات على مدار ساعات الدوام.					
المحور الثالث: البرمجيات.						
11	يتقن الموظف التعامل مع برامج التكنولوجيا المختلفة المستخدمة في البلدية .					
12	الموظف قادر على عمل البحث اللازم في البلدية.					
13	يتقن الموظف التعامل مع برامج تحليل الأداء.					
14	يجيد الموظف التعامل مع برامج تنظيم العمل في البلدية.					
15	يجيد الموظف التعامل مع برامج تطوير الأداء للعاملين في البلدية.					
المحور الرابع: قواعد البيانات.						
16	يمكن استرجاع المعلومات في الوقت المحدد.					
17	يوجد سيرفر للتعامل مع البيانات في البلدية.					
18	يوجد سيرفر يستوعب جميع المستخدمين مع الاحتفاظ					

	بالبيانات عند الحاجة.					
19	تتوفر أجهزة تتحمل قواعد البيانات الخاصة بالبلدية.					
20	يوجد شبكة داخلية في البلدية للتحكم بجميع الأجهزة.					
المحور الخامس: الموارد البشرية.						
21	يجيد الموظف التعامل مع البرامج المستخدمة في البلدية .					
22	يتم تدريب العاملين في البلدية على استخدام البرامج.					
23	يتم تقييم استخدامات الموظفين للبرامج المختلفة .					
24	يتم تقويم استخدامات الموظفين للبرامج المختلفة.					
25	يوجد رقابة على استخدامات كافة البرامج في البلدية.					

ثانياً: الحكم الرشيد.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: الإفصاح والشفافية.						
1	تتبنى البلدية نمط الانفتاح والوضوح في التعامل مع الموظفين.					
2	تسمح البلدية بتقييم أدائها من قبل الموظفين دون إخفاء للمعلومات.					
3	تتيح البلدية المجال لكافة وسائل الإعلام لتغطية أنشطتها.					
4	توفر البلدية الحماية لمن يكشف التجاوزات والانحرافات بداخلها.					
5	تنشر البلدية الوعي لدى الموظفين في مجال توفر الشفافية في مختلف مناحي العمل.					
المحور الثاني: المساءلة وسيادة القانون.						
6	تعتمد البلدية سياسات محاسبة فاعلة تؤسس لمساءلة ناجحة.					
7	تتدرج البلدية في نوع العقوبة بما يتناسب مع المخالفة .					
8	يحكم عمل البلديات قوانين واضحة للجميع .					

9	يطبق القانون على جميع الموظفين دون استثناء.					
10	توفر القوانين الحماية الكاملة لحقوق الموظفين وكرامتهم.					
المحور الثالث: الاستجابة والمشاركة.						
11	تقوم البلدية باستطلاع آراء الموظفين حول دورها التنموي لمواردها البشرية.					
12	تضع البلدية كل الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات الموظفين.					
13	تتميز البلدية بالقدرة العالية للاستجابة لحاجات كافة موظفيها.					
14	تتوفر استجابة سريعة في البلدية لقضايا الموظفين.					
15	تتعامل البلدية بإيجابية مع الشكاوى والمقترحات المقدمة لها					
المحور الرابع: الكفاءة والفاعلية.						
16	تؤدي البلدية دورها وفق خطة استراتيجية متكاملة.					
17	تستثمر البلدية الموارد البشرية المتاحة لتحقيق أهدافها المحددة.					
18	تنمي البلدية الجوانب الثقافية والمعرفية لموظفيها.					
19	يتم تقييم انجازات البلدية بشكل دوري.					
20	تتطابق النتائج المحققة مع الأهداف المرسومة في البلدية.					
المحور الخامس: التوافق.						
21	تقرِّب البلدية وجهات النظر بين الموظفين.					
22	تعمل البلدية ضمن نظام يمنع وقوع النزاعات بين الموظفين.					
23	تمتلك البلدية موارد كافية لتعزيز التوافق بين الموظفين.					
24	تعزز البلدية التفاوض لتوفيق الآراء.					
25	تحافظ البلدية على العمل بروح الفريق الواحد بين الموظفين.					

شكراً لحسن تعاونكم

ملحق رقم (2)

أسماء لجنة تحكيم الاستبانة

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1	أ.د سمير أبو زنيد.	جامعة الخليل
2	د. راتب الجعبري.	جامعة الخليل
3	د. محمد عمرو.	جامعة القدس المفتوحة/الخليل
4	د. وسيم سلطان.	جامعة الخليل
5	د. محمد الجعبري.	جامعة الخليل
6	د. سلمان التلاحمة.	جامعة الخليل
7	أ.د. يوسف قزاز.	جامعة بولتكنيك فلسطين
8	د. شاهر عبيد.	جامعة القدس المفتوحة/ كلية الدراسات العليا
9	د. محمد حرباوي.	جامعة الخليل
10	د. عرفات الجبريني.	جامعة الخليل
11	د. سمير الجمل.	جامعة الاستقلال
12	د. محمود طروة.	جامعة الخليل

ملحق (3)

كتاب تسهيل المهمة من جامعة القدس المفتوحة الى وزارة الحكم المحلي.

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
and Scientific Research
Ramallah - P.O. Box: 1804
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu
Email - Scientific Research: sprgs@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
رام الله – ص.ب 1804
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu
بريد الكتروني - البحث العلمي: sprgs@qou.edu

الرقم: ع. د. ب. ع./ 22/1003
التاريخ: 2022/06/21

حضرات السادة رؤساء بلديات جنوب الخليل المحترمون

تسهيل مهمة

تهديكم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه تقوم الطالبة (نور أنور دراويش)، بإعداد رسالة ماجستير في تخصص "الإدارة والسياسات العامة" بعنوان: **(واقع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالحكم الرشيد في وحدات الحكم المحلي "دراسة حالة بلديات جنوب الخليل")**، وعليه آمل من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة في إعداد رسالتها وتوزيع أدوات الدراسة المتعلقة بها في بلديات جنوب الخليل، شاكرين لكم حسن تعاونكم في خدمة البحث العلمي ومعالجة قضايا مجتمعنا الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ. د. محمد شاهين
عميد الدراسات العليا

نسخة:
- الملف.

تم بحمد الله وتوفيقه